

# الفصل الثالث

الفصل الثالث: البناء الطبقي وتحليلاته النظرية في بلدان العالم الثالث.

1/ -طبيعته البناء الاجتماعي للعالم الثالث وخصائصه.

2/ -ملامح البناء الطبقي في العالم الثالث.

3/ -مكونات البناء الطبقي للدول النامية.

4/ -العوامل الكابحة لتبلور البناء الطبقي في العالم الثالث.

5/ طبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية وواقع الطبقة الوسطى في البلدان النامية لدى الاتجاهات النظرية.

## أولا/طبيعة البناء الاجتماعي للعالم الثالث وخصائصه:

شهدت السنوات الأخيرة من القرن 20 إنهيار أحد القطبين الأساسيين - الاتحاد السوفياتي - (هذا القطب الذي شارك في حفظ التوازن العالمي وكان سند للبلدان النامية منذ الحرب العالمية الثانية )، مما أولد نظام عالمي أحادي القطب بزعامة ( و . م . أ ) ،التي نصبت نفسها وليا على الدول النامية وراحت ترسم استراتيجيات مختلفة تضمن لها السيطرة على المناطق الغنية بالموارد الطبيعية منها ،سواء على المستوى السياسي والاقتصادي (الخضوع لآليات التبعية و شروطها الأمريكية )

أو على المستوى الثقافي والايديولوجي ( محاولة تطبيق النموذج الأمريكي في الديمقراطية واكتساب ثقافته ونمط الحياة الاستهلاكية فيه على هذه الدول ) (1)

هذه السيطرة التي كان من نتائجها تعميق آليات التبعية إقتصاديا وسياسيا وإفتقار العديد من الشرائح الإجتماعية التي تنتمي للطبقة الوسطى داخل بلدان العالم الثالث وغيرها من الآثار السوسيو ثقافية والإقتصادية ... الخ

هذه التغيرات كان لها التأثير البالغ في تشكيل البنية الإقتصادية والسياسية وأنماط الإنتاج داخل بلدان العالم الثالث من ناحية ، كما أثر ذلك من ناحية أخرى على عمليات التشكل الطبقي ، وعلى طبيعة الجماعات الطبقيّة التي تشكل قوام الأبنية الطبقيّة داخل هذه البلدان - لا سيما الوسطى منها -، ضف إلى ذلك أن هذه التغيرات ساهمت - على مستوى التنظيم السوسيوولوجي - في ظهور إتجاهات فكرية تحاول فهم طبيعة الهياكل الإقتصادية والإجتماعية وتطورها لهذه الدول - نظرية التحديث - والكشف عن طبيعة الجماعات الطبقيّة المنتمية لهذه الهياكل.

<sup>1</sup> : مسعود طاهر : "الشرق الأوسط في إستراتيجيات القوى المهيمنة على السياسية الدولية في القرن العشرين"، مجلة الطريق ، السنة 54 ، العدد 4 ، يوليو - أغسطس 1995 ، ص: 187 - 190 .

هذه المحاولات النظرية أدت أيضاً إلى بلورة رؤى نظرية عالجت التصورات السابقة لتوصيف طبيعة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وفهم آليات تشكل البنى الطبقية ، وهذه المحاولات تتجلى في إسهامات - نظرية التبعية-

هذه الاشكالات النظرية سنحاول تحليلها والتركيز فيها على قضية الطبقة الوسطى، ولكن قبل ذلك سنشير إلى خصائص هذه البلدان لما لها من دور في تميز تكوينها الاجتماعي وبناءها الطبقي ، إذ يتسم البناء الاجتماعي في العالم الثالث بمجموعة من السمات نوردها فيما يلي :

1- **سيادة الطابع الفلاحي**: تعتبر الفلاحة النشاط الأساسي لأغلب دول العالم الثالث، والمصدر الأساسي للدخل الوطني ( هذا بإستثناء بعض الدول المصدرة للبترول ومشتقاته )، حيث يعتمد عليها أغلب سكان هذه المجتمعات ، وهذا ما يؤكد تأثر مؤسساتها الاجتماعية وأنظمة سلطاتها وأنشطتها الاقتصادية وأناقها القيمية ... ترتبط كلها بشكل مباشر بالارض<sup>1</sup> . هذا القطاع يتسم بنوع من التخلف، إذ لا يزال يعتمد على الجهد العضلي للإنسان نتيجة لتدني المستوى التكنولوجي، الذي ينعكس بدوره سلبياً على الإنتاج، خاصة وهذه الدول تعاني من التضخم السكاني ، حيث تؤكد دراسة للأمم المتحدة في هذا الإطار بأن مؤشرات الإنتاج الغذائي تعتبر شديدة الانخفاض مقارنة بالنمو السكاني ومنه يكون إفقار العالم الثالث إفقاراً مطلقاً لانسيا بالمقارنة مع دول العالم الغربية<sup>2</sup> . ويترتب على هذه المعطيات تفتيت الملكية الزراعية وبطالة مقنعة وهجرة داخلية، هذه الإفرازات\* لا تخلو من دلالة بالنسبة للبناء الطبقي للعالم الثالث حيث تزيده إبهاماً وتعقيداً كما سنوضحه فيما بعد.

\*: في هذا الصدد يؤكد محمد الجوهري ان تحول ملكية اسر مثلاً ذات عشرة افدنة الى نصف فدان، والتي اصبحت ظاهرة واسعة التفشي يخلق لا محالة شكلاً منهجياً بالنسبة للتصنيف الطبقي، ذلك ان صاحب الفدان من الصعوبة بمكان تصنيفه ضمن الملاك الزراعيين رغم انه فعلاً كذلك ولو بالاسم على الاقل انظر: محمد الجوهري- علم اجتماع التنمية ص ص 268-269 مرجع سابق.

## 2- ضعف ومحدودية التصنيع تعد ظاهرة التصنيع من الظواهر التي شهدتها

دول العالم منذ الأمد البعيد - ما يزيد على القرن - مثل الهند والبرازيل إلا أن السمة الغالبة له في هذه المجتمعات تتميز بالهشاشة و محدودية الإسهام ( التركيز على الجمع والتركيب )، سواء على المستوى الدولي أو على مستوى العمالة والإنتاج المحلي بشتى أوجهه ، وهذا ما تعبر عنه نسبة السلع المصنعة بالعالم الثالث ، إذ لا تكاد تصل الخمس أو أقل من ذلك بالنسبة للسلع الرأسمالية وصناعات التصدير. وفي ظل الإنفتاح العالمي أصبحت هذه المجتمعات أسواق مفتوحة للصناعات الموجودة في الدول المتقدمة وبالتالي إنسافت لنظام الإستيراد أكثر من التصدير. أما بالنسبة لإسهام الصناعة في الناتج القومي فإنها لا تصل نسبة 15% في إفريقيا وما بين (15-20 %) في آسيا، و(30 %) في أمريكا اللاتينية ، يضاف إلى ذلك أن التصنيع لا يولد أقل من ثلث العمالة في العالم الثالث إذا ما أستثيا من ذلك هونغ كونغ<sup>1</sup>.

ضف إلى كل ذلك أن ظاهرة التصنيع في العالم الثالث تعاني من العديد من المشكلات، كغياب التكنولوجيا المتطورة والتي يتطلب جلبها إمكانيات مالية ضخمة نظراً لطبيعة تصديرها وهو ما لا تقدر عليه هذه الدول، فالإفتقار إلى رؤوس الأموال يشكل هو الآخر وجهاً للقصور البنائي الذي يعيق التصنيع ، كل هذا يؤدي إلى ترسيخ التبعية للآخر، أما البلدان النامية التي حالفها الحظ وإستطاعت إستيراد بعض التكنولوجيا (وإن كانت في أغلبها لا تخرج عن الصناعات الخفيفة كالنسيج والغذاء ... الخ ) ، فالقيم و الثقافة التي تحملها هذه الأخيرة غريبة عن هذه المجتمعات هذا ما ساعد في تشوه البناء الاجتماعي وتعقده وازدواجيته كما سنرى فيما بعد. ويضاف إلى ما سبق غياب الخبرة والمهارة بالمستوى والحجم المطلوبين إضافة إلى عدم كفاية الأسواق الداخلية ، وصعوبة - إن لم نقل إستحالة - ولوج الأسواق الدولية للعجز عن المنافسة<sup>2</sup>، إضافة إلى الصعوبات المرتبطة بالعقلية والتكيف مع روح ومستلزمات منظومة التصنيع الرأسمالي.

1 : جون ديكسون : التصنيع في العالم الثالث ، " تنمية العالم الثالث " ، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ، ترجمة مجموعة من الباحثين ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1984 ، ص: 279 - 280 .

2 : جون ديكسون . المرجع السابق ، ص: 279-290.

ونظراً لقصور الصناعة في العالم الثالث فقد تترتب على ذلك سيطرة الإنتاج السلعي الصغير والأشكال الدنيا من الإنتاج الرأسمالي وما يصاحبها من علاقات سوق قديمة لينتج عن ذلك إرتفاع نسبة صغار الحرفيين والتجار في أغلب مدن العالم الثالث ، وبرز جوش من " البروليتاريا " الحضرية الرثة( الذي زرع منظومة الإنتاج اليدوي والحرفي ) التي نجمت عن الطفرة الحضرية التي لم تصاحبها أخرى صناعية وكذلك تشكل طبقة عاملة ذات طبيعة خاصة ( سنتعرض لها لاحقاً ) ناجمة عن الطبيعة الخاصة للتصنيع في العالم الثالث ، كل هذا - ضعف ومحدودية التصنيع - كان له أثر في تحديد طبيعة البناء الطبقي في العالم الثالث.

### 3- ازدواجية البناء الاجتماعي (عدم التجانس البنيوي) وسيادة أنماط إنتاج متنوعة :

من الظواهر الأكثر تميزاً في العالم الثالث ما يعرف بإزدواجية ( ثنائية ) البناء الاجتماعي STRUCTURE dualiste ، حيث يظم هذا البناء جنباً إلى جنب قطاعاً حديثاً secteure moderne ، يعود إلى النشاط الإنتاجي المرتبط بالهيمنة الأجنبية، ذا طابع حضري مفتوح على التقدم التكنولوجي ونمط حياة العالم المتقدم ، وقطاعاً تقليدياً secteure traditionnel أو متخلف sous- developpee ذا طابع ريفي تتموضع فيه أنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية والإيديولوجية القديمة<sup>1</sup>.

وبتعبير آخر نلاحظ أن البناء الاجتماعي للبلدان النامية لا يتسم بسيادة نمط إنتاج واحد في شكله النقي، بل يشهد تعايشاً، وتجاوراً بين أنماط إنتاج متنوعة ، بعضها قديم وبعضها حديث ، والأهم أن الأنماط الحديثة كالرأسمالية -مثلاً - لم تظهر على أنقاض الأنماط القديمة ، بل ظهرت عبر تلاءم وتعايش معها ، حيث نجد تلازماً بين التقنيات الإنتاجية الأكثر حداثة مع التقنيات الأكثر قدماً، فينتج عن هذا التباين في المستويات الإنتاجية ، بنية

---

1-monic chemillier,clode courroisier:introduction a la sociologie politique,dalloz2 ed ,paris,1978,p94.

مختلة التوازن في القطاع الإقتصادي، تمزقها العوائق والقيود الاجتماعية والاقتصادية الكثيرة، كل هذا يؤدي في النهاية إلى عدم التجانس البنيوي<sup>1</sup>.

فمجتمعات العالم الثالث تتسم بطابع تعايش فئتين من السكان categories منتميتين إلى قطاعين إقتصاديين، ونسقين من القيم ونمطين من السلوك ومستويين من الحياة، أقلية تشابه شعوب الدول المتقدمة، فلها تقريبا نفس المستوى الثقافي والتقني نفس المثل ونفس نمط الحياة، وتسعى دائما إلى تنمية هذا التماثل، وهذه الأقلية تشكل نسبة ضئيلة في بلدان العالم الثالث، أما الفئة الثانية وهي الأكبر نسبة وهي تضم أساسا جماهير الفلاحين والعمال، وتعيش مستوى حياة شديد الانخفاض، في الغالب تحت مستوى الكفاف خاصة وأن الفلاحة بدائية وإنتاجها محدود، ضف إلى المستوى التعليمي المتدني وإنتشار الأمية.

إن ما سلف ذكره عن عدم التجانس البنيوي - إزدواجية البناء الاجتماعي - في المجتمعات النامية لا يخلو من تأثير مباشر وحاسم على شكل البناء الطبقي لهذه المجتمعات كما سيتضح أكثر في العنصر التالي.

#### **4- عدم المساواة الاجتماعي:**

تتميز مجتمعات العالم الثالث بضروب من اللامساواة الاجتماعية inègalites sociales الصارخة، الضاربة في أعماق تلك المجتمعات، وتتجاوز مظاهرها بين القطاع الحديث والتقليدي - إزدواجية البناء - لتشمل ما يلي:

**1- تركيز الثروات لدى أقلية:** حيث يلاحظ تركز أغلب الثروات وبنسب عالية في أيدي أقلية أجنبية أو وطنية، ففي كولومبيا مثلا تستأثر 03% من الشعب نسبة 40% من الدخل الوطني و 0.5% من مواطني الكاميرون تتمتع بنسبة 25% من الدخل الوطني، في حين يستأثر 1% من الكوبيين بنصف الدخل الوطني<sup>2</sup>.

1: Monique chemillier، clade courroisier: op cit, p 94.

1:ibid , p 94

كما تبرز اللامساواة الاجتماعية من ناحية أخرى على مستوى القطاع الزراعي والذي لازال يحضى بأهمية خاصة في دول العالم الثالث، حيث يلاحظ تركيز النصيب الأكبر من الأراضي الصالحة للزراعة في أيدي مجموعة محدودة من كبار مالكي الأراضي، ففي أمريكا اللاتينية مثلا نجد أقلية من كبار الملاك لا تصل 4% تستحوذ على أكثر من نصف الأراضي الزراعية<sup>1</sup> .

2- تشوه التنمية على مستوى الأقاليم الداخلية: من مظاهر تجسيد اللامساواة، ما يلاحظ من لامساواة إقليمية على المستوى الداخلي والتي تتمخض عن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة الناتجة عن التبعية الخارجية، ففي البرازيل مثلا نجد أن منطقة الشمال الشرقي ، يصل فيها متوسط الدخل السنوي للفرد مستوى أقل ثلاثة أضعاف مما هو عليه بالنسبة لباقي مناطق البلد<sup>2</sup> .

هذه الضروب من اللامساواة التي تخرج من مجتمعات العالم الثالث ، ستتعرض لا محالة على بنائه الطبقي .

### 5- الانعكاسات السلبية ( التخلف ) للاستعمار الغربي:

من بين السمات الهامة المشتركة بين بلدان العالم الثالث ، أنها جميعا قد عاشت بشكل أو بآخر تجربة الإستعمار الغربي ، والواقع أن وضعية التخلف ليست فقط مجموعة من الخطوط والمؤشرات القابلة للتحديد والتكميم ، وإنما هي على وجه الخصوص إرث (وضعية) تاريخي تمخض عن سنوات طويلة ، بل قرون من الإستغلال الذي مارسته الدول الغربية (المتقدمة) ، هذا الإستغلال خلف نوع من اللامساواة ونماها بين المجتمعين ( متخلف ، متقدم ) وزاد من علاقات التبعية (سياسية، إقتصادية واجتماعية ) وعلاقات الهيمنة والاستغلال الاقتصادي . هذا التخلف الذي تركه المستعمر ساعد على تشويه البناء الاجتماعي لدول العالم الثالث، وساعد على إنتاج العناصر السابقة الذكر، فهو مصدر زعرة

2:ibid, p94

3:ibid:p95

مقومات وأسس البناء الاجتماعي، التي ستؤدي حتماً إلى التأثير على طبيعة البناء الطبقي في هذه البلدان .

بعد إستراد أهم السمات المميزة للبناء الاجتماعي لبلدان العالم الثالث، واستناداً للمعطيات التي ذكرت في هذه السمات، نستنتج أن البناء الطبقي في العالم الثالث ذو طبيعة خاصة، يتميزه ملامح مشتقة من خصوصية البناء الاجتماعي نذكرها فيما يأتي .

## 2-ملاح البناء الطبقي في العالم الثالث

تتميز ملاح البناء الطبقي بمجموعة من الخطوط نلخص أهمها فيما يلي:

### 1-2:تعقد بنية التدرج الاجتماعي :

في ضوء ما سلف ذكره من إزدواجية وثنائية للبناء الاجتماعي في العالم الثالث و نظراً لتعايش أشكال مختلفة من أساليب الإنتاج ، فقد ترتب على ذلك نوع من التعددية في التدرج الاجتماعي ، حيث نجد هرمين إجتماعيين متميزين يعود أحدهما إلى تدرج تقليدي ( قبلي ، قرابي ... ) يقوم على المكانة الموروثة، في حين يعود الثاني لتدرج طبقي حديث يقوم على القوة الاقتصادية والسياسية.

وتبعاً لذلك نجد البناء الطبقي في العالم الثالث يشمل في جانب منه بعض طبقات وفئات المجتمع الرأسمالي الحديث ( البورجوازية والبروليتاريا مثلا ) إضافة إلى الطبقة المتوسطة التي برزت كنتيجة لتطور الرأسمالية . في نفس الوقت الذي نجد فيه فئات إجتماعية تعود إلى نظم سابقة قبل الرأسمالية كما هو الحال مع طبقة الإقطاعيين والفلاحين المعدمين ، إضافة لتكوينات قبلية تعود إلى نمط الاقتصاد البدائي، وإلى جانب هذا وذاك نجد من جهة أخرى طبقات وفئات إجتماعية تعود إلى نمط إنتقال النشاط الاقتصادي من قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية ، ويتمثل ذلك أساسا في نمط الإنتاج الصغير<sup>(1)</sup> .

مما سبق نجد أن مجتمعات العالم الثالث تشهد تعقيدات كبيرة للعلاقات الاجتماعية على المستوى الوطني، حيث ينجم عن ذلك تشابك التناقضات على مستوى القطاع الحديث وبالأخص الصناعي منه ( تشكل بورجوازية صناعية أو تجارية ، وميلاد بروليتاريا حضرية )، مع الصراعات التقليدية المتمثلة في الانقسامات القبلية والدينية مثلا العراق ...

### 2-2:ارتفاع مشوه لمعدل الحراك الاجتماعي :

1 . محمد الجوهري : نحو إطار نظري لدراسة التطبيقات الاجتماعية في البلدان النامية ، ( بوتومور - الطبقات في المجتمع الحديث ) ، مرجع سابق ص 13

من بين ما يميز البناء الطبقي في العالم الثالث إرتفاع معدلات الحراك الاجتماعي *mobilité social* بدرجة مذهلة، وهو ما قد يبدو لأول وهلة على أنه ظاهرة صحية، وسمه إيجابية محموده ، لكن المتمعن لعوامله ، ونتائجه يجد عكس ذلك تماماً، فمن حيث عوامله نجد أنه لا يأتي ترجمة للتقدم الفردي والجماعي في سلم النسق المهني، أو التدرج الطبقي ، وهذا ما أكدته كثير من أن " ظاهرة سهولة الإنتقال من طبقة إجتماعية إلى أخرى ستستمر لمدة طويلة موجودة في العالم الثالث ، على أنه مع ذلك لم يؤدي ولن يؤدي إلى تذويب الفوارق بين الطبقات أو حل مشكلة الصراع الطبقي، إذ سيظل الصراع مؤجلاً إلى حين تكون تشكيلات طبقية واضحة، أو مرتبطة بأنساق محددة من علاقات الإنتاج" (1)

وعليه فهذا الحراك والإنتقال لا يرتبط بتغيير طرق الإنتاج بل هو في جوهره إنعكاس لتعايش تشكيلات إقتصادية إستم بقدر من التشابك والتداخل على إمتداد فترات زمنية طويلة من دون أن يكون لإحداها الغلبة على الأخرى، أما من حيث نتائجه فمن غير المتوقع أن يؤدي إلى تقريب المسافات وسد الهوات ما بين الطبقات .

## 2-3: خصوصية مظاهر الصراع الطبقي :

إذا كان الصراع الطبقي في المجتمعات الغربية يترجم تقليدياً التناقضات ما بين طبقات إجتماعية يحتل بعضها وضعاً مسيطراً يمكنها من الهيمنة على مقدرات الأمور، وتعمل بكل الوسائل على الاحتفاظ بذلك الوضع وما يدره من مزايا، في حين يحتل البعض الآخر وضعاً ويسعى جاهداً إلى تحسنه، بل في بعض الأحيان يتعداه لمحاولة قلب الأوضاع الطبقيّة وبالتالي الإنتقال من الخضوع إلى السيطرة ، فإذا كان هذا هو الشكل التقليدي للصراع الطبقي - والذي يتضح أكثر في النظرية الماركسية - فإن مجتمعات العالم الثالث تشهد في الأساس لونا آخر مغايراً ، حيث نجد أن التناقض يظهر أساساً ما بين الريف والحضر، أو في أحسن الأحوال بين الصفوات أكثر منه بين الطبقات ، فبالنسبة للنقطة الأولى ، والمرتبطة بالتناقض ما بين الريف والحضر ، وما يوضحه RIVIER حيث يقول " يمكن القول بأنه من أهم مظاهر التباين الاجتماعي على مستوى المجتمعات

<sup>1</sup> :محمد الجوهري: علم الاجتماع و قضايا التنمية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 273.

الأفريقية تلك التي توجد بين الحضريين والريفيين، والذين نظراً لمداخيلهم وسلوكهم الثقافية يبقون شديدي الاختلاف من حيث منافذهم للخيرات الإستهلاكية " (1). ذلك أن نوع التربية والقيم والثقافة المكتسبة في كل بنية سواء كانت حضرية أو ريفية تخلق نوع من الاختلاف في إختيارات الإستهلاك وبالتالي يكون هناك إصطدام يؤدي إلى نوع من الصراع بين الريفين .

أما الوجه الثاني للتناقضات المجتمعية في العالم الثالث، فيتشمل في الصراع ما بين الصفوات أو مابين أفراد الصفوة الواحدة، فمثلا على المستوى الإفريقي نجد **RIVIER** يقول " في إفريقيا أبدلت ثورة المستعمر ضد المستعمر، بثورة الصفوات المقصية من السلطة ضد المشاركين الأساسيين في السلطة في الوقت الذي بدلت فيه ثورة العامل ضد الرأسمالية بثورة الجماهير ضد إنسانية المجتمع الصناعي والتكنوقراطي ... إن التناقضات الأساسية تتحدد في إفريقيا بين مجموعات صغيرة قوية و صفوات سياسية تشعر بالغير من صفوات النجاح الاقتصادي وتتوخى ولوج نفس الطرق ، و صفوات ثقافية تشعر بالغيرة من الصفوات السياسية والاقتصادية، و صفوات عسكرية تشعر بالغيرة من السياسية " (2)

هذه المظاهر السلبية للصراع الطبقي للأسف تعد من السمات البارزة في البنية الطبقيّة لبلدان العالم الثالث .

## **2-4: الطبيعة الخاصة للتركيب الطبقي:**

إذا ما تجاوزنا الخلافات المذهبية حول عدد الطبقات الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث، وإنطلاقنا من الإتجاه القائل بوجود ثلاثة طبقات متميزة، طبقة رأسمالية بورجوازية تتربع على قمة الهرم الاجتماعي ، وأخرى متوسطة تتموضع في وسطه ، وثالثة دنيا ( عاملة أو برولتاريا ) تشكل قاعدته ، لوجدنا هذه الطبقات تختلف من حيث

1- Clode riviere: etude critique:, classe ET stiatification sociales en afrique noir, op cit, p 40

2-ibid,p20.

تكوينها وطبيعة الأدوار التي تضطلع بها ، ونمط التفاعل فيما بينها عما هو معروف تقليدياً على مستوى المجتمعات الغربية .

### 3- مكونات البناء الطبقي للدول النامية:

رغم أن التكوين الطبقي في هذه البلاد النامية لم يصل إلى مستوى الوضوح والإكتمال إلا أنه يمكن التمييز بين ثلاث فئات إجتماعية - سبق الإشارة إليها حسب إجماع معظم الباحثين - عليا ودنيا إلى جانب فئات وسطى أقل وضوحاً وتتمثل التناقضات الاجتماعية بين هذه الطبقات في: توزيع الدخل الفردي، هذا التوزيع الذي يأخذ طابعا طبقياً حاسماً، ومعيار الملكية إضافة إلى المستوى التعليمي والمكانة الاجتماعية، وفيما يلي وصف لهذه الطبقات الثلاثة والفئات التي تشكلها .

### 3-1: الطبقة الرأسمالية ( البورجوازية ) :

إذا كانت البورجوازية ينظر إليها في التاريخ الغربي المعاصر على أنها طبقة على قدر كبير من الطموح والإقدام ووضوح الرؤيا ودقة التخطيط ، مما مكنها من تغيير مجرى الحياة في أوروبا (الثورة الصناعية) بشكل أمن لها الهيمنة والسيطرة لا في حدودها فقط (أوروبا) بل تجاوز الأمر ليصل كل أصقاع العالم، فإن البورجوازية في العالم الثالث أخذت شكلاً آخر معاكساً لذلك تماماً وقبل الخوض في ذلك سنحاول تحليل هذه الطبقة رغم الصعوبات التي تواجهها خاصة إذا ما حاولنا تحديد المفاهيم التصورية والنظرية المرتبطة بها ، فهناك من يطلق عليها الرأسمالية في حين يطلق عليها البعض البورجوازية الكبيرة ، وأنه بغض النظر عما يوجد من تنوع بين الباحثين بالمجتمعات النامية ، وغيرهم في تحديد تسميتها ، فهي في نهاية الأمر الطبقة الرأسمالية المسيطرة التي تجمع في تكوينها ما بين جماعتها الوطنية أو المحلية وغيرها من الأجانب في مجال الصناعة أو الزراعة بالريف ، وغيرها من مجالات أخرى تجارية أو عقارية وكذا كبار المستثمرين من رجال المال وكبار موظفي الدولة والعسكريين وهي موجودة بالمدينة أو الريف، فهي طبقة تظم فئات مختلفة تجمعها علاقاتها برؤوس الأموال إذ نجد " تياغونكو " يقول في الطبقة الرأسمالية " أنها طبقة غير متجانسة في تركيبها ، ومكوناتها ، وأن ثمة ظروف ساعدت

على نشأتها بصفة عامة في المجتمعات النامية يتمثل بعضها في مجمل الأوضاع التي كانت سائدة بها في ظل السيطرة الاستعمارية عليها ، وضعف تطور السوق الداخلية بها ، كما يتمثل بعضها الآخر في تأسيس العلاقات السلعية النقدية ، واستمرار السيطرة الاقتصادية الأمبرالية ، حتى بعد حصول هذه المجتمعات على إستقلالها السياسي<sup>(1)</sup> ويمكن عموماً تقسيم هذه الطبقة إلى فئتين :

3-1-1: رأسمالية المدينة: وتحتوي على عدد من الفئات في مجالات الصناعة والتجارة... إلخ وهي ذات نشاطات واسعة ، ظهرت إلى حيز الوجود من خلال مجموعة من الظروف الداخلية المرتبطة بأوضاع المجتمعات النامية ، وما طرأ عليها من تغيرات بنائية متعددة،تفاعلت مع غيرها من العوامل الخارجية المتمثلة في سيطرة رأس المال الأجنبي خاصة التجاري منه في تلك المستعمرات ، ومما هو جدير بالذكر أنه ثمة عوامل ذاتية وأخرى موضوعية ، ساهمت في نشأتها، وتتمثل العوامل الذاتية في أن ملكيتها لوسائل الإنتاج أعطت لها مميزات كثيرة عند مقارنتها بغيرها من الطبقات الأخرى ، وأسهم ذلك في سرعة تكوينها الطبقي ، وساعد أيضاً على إحتلالها للمواقع القيادية في حركات التحرر الوطني ، أما العوامل الموضوعية فتحدد في سيطرة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ظل الحقبة الاستعمارية ، وتتمثل بعضها في تركيز ملكية الأراضي في أيدي جماعات شبه إقطاعية من ناحية، وما تعرضت له الجماعات الإقطاعية من تغيرات ساعدت على تفككها هي ونظمها الإنتاجية من ناحية أخرى، وإحلال النظام الرأسمالي محلها الذي كان معاد للنظام الإقطاعي، هذا ما أدى بفئات هذه الطبقة إلى تبني هذا النظام والمحافظة عليه<sup>(2)</sup>.

أما نشأت وازدهار هذه الطبقة في الدول العربية، كان ما بين الحربين نظراً لغياب منافسة السلع المستوردة لها وتحولت فيما بعد إلى رأسمالية الدولة ، وخاصة في تلك المجتمعات

<sup>1</sup> ف.ل.تياغونكو واخرين:التركيب الطبقي للبلدان النامية ،مرجع سابق،ص 259.

<sup>2</sup> . سمير نعيم : التكوينات الاقتصادية والاجتماعية وأنماط الشخصية في الوطن العربي " ، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت،العدد

الرابع،المجلد11،ديسمبر،1983،ص:113- 115 .

التي حرصت منذ إستقلالها على إقامة القطاع العام بها كالجائر ، بينما نجدها في باقي البلدان النامية ، التي لم تنتهج سياسة التأميم للشركات الصناعية عاجزة عن منافسة الرأسمالية العالمية ، الأمر الذي أدى إلى تحديد تواجدتها ببعض القطاعات الاقتصادية التي تضرب مصالح النظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم أصبح لها ملامحها الطفيلية التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الربح ، من خلال إستغلال الأزمات والإهتمام بالإنتاج الإستهلاكي الداخلي حيث تعمل على ترويج وتبادل المنتجات الأجنبية بالداخل، هذا بالإضافة إلى الخدمات والوساطة وأعمال المضاربة على الأرض العقارية والزراعية، دون أدنى إهتمام لها بالمشاركة في تطوير الإنتاج المحلي <sup>1</sup> .

مما سبق نلاحظ بروز الرأسمالية التجارية التي تهتم -كما سبقت الإشارة- بتجارة البضائع وتبادل السلع بين المجتمعات النامية والمتقدمة وهذا ما يزيد في إتساع هوة التنمية بين الدول المتقدمة والنامية .

3-1-2: **رأسمالية الريف** : هي الرأسمالية الزراعية بالريف وتتمثل في بعض مشايخ وزعماء القبائل بالمجتمعات العربية والبدوية وغيرهم من كبار ملاك الأراضي الزراعية بالمجتمعات النامية، هذه الفئة نجدها متأثرة بالسيطرة الاستعمارية التي خلفت أسلوب إنتاج زراعي غير واضح بالريف النامي ، نظراً لوجود تباين في التطور الاقتصادي لها ما بين "شبه إقطاعية والرأسمالية" .

ولتحديد مختلف أساليب الإنتاج السائدة بالريف النامي في ظل النظام الاقتصادي شبه إقطاعي والرأسمالي وما يرتبط بهما من تنوع الأشكال وأساليب الإستغلال ومختلف أشكال العلاقات الإنتاجية التي تقوم بينهم، هناك شبه إتفاق بين كل من "أن رو كسبورج" و "جنفري بيج" في تحديدها كما يلي <sup>2</sup> :

1 . سمير نعيم : التكوينات الاقتصادية والاجتماعية وأنماط الشخصية في الوطن العربي " في مجلة العلوم الاجتماعية " ، مرجع سابق،ص:113-115

2 . Jan rosborough: op cit, p\_95 96..

1- المزارع التجارية : وتشير إلى المشروع الزراعي (الفيرمة - fêrme ) التي يمتلكها ويحوزها شخص واحد ، ويفتقر إلى قوة العمل الآلية ، حيث يعتمد في تشغيلها على عمال أجراء مقيمين من المنتفعين أو بواسطة قوى عاملة من العمال بأجر يومي .

2- المشاركة بالحصة : يعتمد المشروع القائم على الملكية الفردية ، ويفتقر إلى استخدام الآلة ويدار بالتالي من خلال مستأجرين يزرعون الأرض لمصلحة وحساب المالك في مقابل حصولهم على جزء من ناتج المحصول، أو من خلال المشاركة بالحصة التي تقدر كما وكيفاً طبقاً لما تم الإتفاق عليه بينهم في ضوء الأعراف السائدة آنذاك ( نظام الخماس مثلما كان عندنا بالجزائر في فترة الإستعمار ) .

3- المشروع القائم على الملكية الفردية لشخص واحد : ولا توجد لديه الآلات لإستخدامها في الحصاد أو تجهيز الأرض للمحصول ، ويحتاج بالتالي إلى عمال ترحيلة بأجر ينتقلون للعمل لحسابه في المواسم .

4- نظام المزرعة plantation : ويمثل المشروع المملوك لمؤسسة أو هيئة تجارية أو يكون مملوكاً للحكومة أو لفرد واحد يتم إدارته من خلال إستخدام الآلة ، وتأجير العمال المقيمين بصفة مستمرة لعام أو أكثر .

وفي ضوء تحديدها في الأشكال السابقة فإننا نجد هذه الطبقة (الرأسمالية الريفية ) متمركزة، في حيازة وملكية فرد واحد ، يمثل كبار الملاك للأراضي ، أو في حيازة بعض الهيئات الأجنبية خلال فترة الإستعمار أو في ملكية هيئات حكومية وطنية فيما بعد الإستقلال ومحاولتها ( الدولة أو الحكومة ) توزيعها فيما بعد على المنتفعين ، خاصة بعد تطبيق سياسة الإصلاح الزراعي - مثل ما حدث في الجزائر في عهد بومدين بعد تبنيه للثورة الزراعية - .

وبصفة عامة يمكن القول بأن هذه الطبقة الرأسمالية سواء كانت في الريف أو المدن ، تتسم بالتباين والتناقض في موقفها من تصفية الإقطاع وما يتم تنفيذه من إصلاحات إقتصادية وإجتماعية وتحولات سياسية ، وبالتالي تتأرجح ما بين التأييد والمعارضة (

للنظام الاقطاعي ) كما تتسم بالتباين في تطورها الراهن حيث تصنف القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الرأسمالية في بعض مجتمعات إفريقيا وأسيا باعتبارها مؤشر يعكس ما أصاب الرأسمالية من ضعف في حين نجدها في بعض البلدان الأخرى ، كالهند والبرازيل ... وغيرها تطورت فيها العلاقات الطبقية وتبلورت ، حيث تسعى الرأسمالية الوطنية والحاكمة نحو تنشيط التطور الرأسمالي بشتى الطرق .

ورغم التناقضات والتباينات التي تشهدها هذه الطبقة(على مستوى المواقع ، الحجم، الإمكانيات المتاحة ، توجهاتها ، مصالحها ... ) فهي مسيطرة على كافة المستويات، خاصة الاقتصادية منها والتي من خلالها تحاول النفاذ إلى السلطة السياسية والتأثير على صنع القرار، ومجريات الأحداث... إلخ ، فهي تبدو كما لو كانت مسيطرة سياسيا ، ويبدو المجال أمامها واسعا لنشر قيمها الاجتماعية والاقتصادية المسيطرة أيضاً على المجتمع والتي تركز في مجملها على الشكليات والمظاهر والميل إلى الاستهلاك وإستهال الربح

1

فهذه الطبقة وبهذه المواصفات تصبح عائقا بنائيا وظيفياً للتطور الاقتصادي بالمجتمعات النامية لأنها غير منتجة ومشاركتها الاقتصادية محدودة ( الإرتكاز على الإنتاج الإستهلاكي والخدماتي ) ،فهي لا يمكنها قيادة مركب التنمية والإضطلاع بالمهام التاريخية لإحداث التقدم والنهضة والتصنيع ...

**3-2: الطبقة الوسطى :** تتكون الطبقة الوسطى من فئات طبقية غير متجانسة في طبيعتها فكريا ومهنياً ، وكانت موضعاً لإسهامات العديد من الباحثين - كما تطرقنا في الفصل السابق - سواء داخل المجتمعات المتقدمة أو النامية بناء على الموقع الذي تحتله والدور المنوط بها .

---

1- سمير نعيم : التكوينات الاقتصادية والاجتماعية وأنماط الشخصية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص: 117 - 118

وكما سلف الذكر كان ظهور هذه الطبقة سواء على المستوى العالمي ( الفصل السابق ) عامة والنامي خاصة ( سيتم التعرض لذلك في المباحث الآتية ) أحد المصادر الأساسية لمعظم الإنتقادات التي وجهت إلى الماركسية الكلاسيكية ، كما إرتبط ظهورها بالمجتمعات النامية في حقيقة الأمر بظروف وأوضاع هذه المجتمعات ، خاصة ضآلة حجم كل من الطبقة الرأسمالية والعاملة في مجال الصناعة من جهة، وإنتشار ظاهرة التعليم الحديث من جهة أخرى<sup>1</sup> ، ما تزامن معها من الإستفادة بالمنح الدراسية بالخارج ، وتبني بعض برامج وسياسات التصنيع ضف إلى ذلك إنجاز العديد من المعاهد والمؤسسات التعليمية والمهنية ؛ وعليه يمكن تصنيف أهم فئات الطبقة الوسطى على النحو التالي :-

**3-2-1: المثقفون:** ويشمل كل من الأدباء والصحفيون وأساتذة الجامعة والفنانون والأطباء... إلخ يمثلون جماعة طبقية متابينة المصالح والأصول الطبقية ومصادر تعليمها ، ومستويات ثقافتها وإيديولوجياتها .

ولقد لعبت هذه الجماعة دوراً متناقضاً في المجتمعات النامية ، بصفة عامة تمثل أحياناً في ظل السيطرة الإستعمارية ، في قيادة الفكر وتوجيه الجماهير ، وحركات التحرر الوطني في معظم المجتمعات النامية بالنضال ضد الإستعمار مثل - ثورة أول نوفمبر 54 في الجزائر - إلا أنه سرعان ما أخذ طابعا مرحليا ومؤقتا وأصبح يتراجع كثيراً بعد حصول هذه المجتمعات على استقلالها ، ونمو التصنيع بها وذلك رغم الزيادة الكمية والنوعية لها ، ويتحدد في أحيان أخرى في تزييف وعي الجماهير وتكريس أوضاع الإستغلال وتعميق التبعية على المستوى العلمي والثقافي .

**3-2-2: الموظفون والمهنيون ( ذوي البقاع البيضاء ) :**

1 . أسامة الغزال حرب : " الأحزاب السياسية في العالم الثالث " ، عالم المعرفة ، العدد 117 ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1987 ، ص: 52 - 54 .

هم فئات طبقية خاضعة لبعض فئات الطبقة الرأسمالية يطلق عليهم البعض تسمية البيروقراطيين والتكنوقراطيين، وغيرهم من المهنيين المتعلمين يتباينون فيما بينهم في مستويات الدخل والمعيشة، يسود هذه الفئات صراع خاصة بين كبار ومتوسطي الموظفين البيروقراطيين بأجهزة ومؤسسات الدولة ، فهو صراع بين قلة من شاغلي المناصب الإدارية والسياسية العليا والتي لها مزايا مادية ( أجور ، علاوات ومكافآت ) وأخرى غير مادية ( الهيمنة والمكانة والبرستيج ... ) ، في مقابل أغلبية تحمل نفس الخصائص والمؤهلات والقدرات ، ولكنها لا تحتل مواقع السلطة المؤثرة داخل مجال العمل ، وهذا ما يؤثر سلبا على هذه المجتمعات ويزيد من تبعياتها للمجتمعات المتقدمة .

**3-2-3:العسكريون :** تتكون هذه الفئة من ضباط الجيش والشرطة ، وغيرهم من الجنود ، إلا أن الضباط العسكريين في المجتمعات النامية يحتلون مكانة خاصة ، لما كان لهم من دور بارز وقيادي في الكثير من حركات التحرر الوطني لبلادهم ضد السيطرة الإستعمارية التي كانت مفروضة عليها ونظراً لذلك تقلدوا معظم المناصب السياسية والقيادية بعد تحقيق الإستقلال السياسي لها في بادئ الأمر، وبقي الأمر كما هو عليه بتوريث المناصب وتسليم زمام الأمور إلى من يليهم أو يتبعهم ويطلق عليها الصفة السياسية والعسكرية (1)

وبذلك يشكلون قوة كبيرة فعالة ومؤثرة على مجرى الأحداث الداخلية بالمجتمعات النامية.

وما يميز هذه الفئة نوع من التوحد في الأهداف المشتركة بينهم جميعا ضف إلى ذلك ميزة التوحد في الإقامة والزي ونوعية الإهتمامات وتوحد في أسلوب القيادة الصارمة لهم داخل مؤسساتهم العسكرية بصفه عامة .

1 . إسماعيل علي سعد : مقدمة في العلم الاجتماعي السياسي ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، 1987 ، ص 225

**3-2-4: الحرفيون ومتوسطو التجار والصناع :** تمثل هذه الفئات أيضا الحائزين والمالكين لوسائل الإنتاج وأدواته ، وينظر إلى الحرفيين على أنهم من أقدم الجماعات الطبقيّة الموجودة بالمجتمعات فهم الذين كانوا يقومون بتشكيل المواد الخام الزراعيّة منها أو المعدنيّة و الفخاريّة ، حتى جاء الإستعمار وعمل على طمس ملامح ومعالم هذه الفئة ، وسيطرت الرأسماليّة على طبيعة إنتاجها ... (1)

ويشكل كل من الحرفيين وأصحاب المحلات التجاريّة الصغيرة ، وأصحاب الورش، وصغار التجار مما يقرب من نصف سكان المدن في معظم المجتمعات الناميّة ، وترجع زيادة أعدادهم إلى أنهم يمثلون نمط الإنتاج السلعي الصغير الذي يطلق عليه الباحثون أحيانا " نمط الإنتاج الحرفي " وكلاهما ينتج من أجل إحتياجاته الشخصية ومتطلبات السوق المحليّة ولا يعتمد على العمل المأجور أيضا إلا في حدود بسيطة جداً .

وبناءً على ما سبق يمكن القول بصفة عامّة بتنوع الجماعات الطبقيّة التي تتكون منها هذه الطبقة الوسطى بالمجتمعات الناميّة ، كما أنها تتنوع فيما بينها من دولة لأخرى في حجمها وتحالفها السياسي مع غيرها ، وفي إستجاباتها وإتجاهاتها الفكرية والسياسية وفي جميع مواقفها ككل . ضف إلى ذلك التناقض والتباين في تكوينها - الطبقة الوسطى - وفي إستجاباتها ومظاهرها الخارجيّة ، فهي أيضا يسودها الصراع والتمزق الداخلي بفعل عوامل عديدة منها القرابة ، العرق ، الدين ، المنصب ، ... مما يجعلها عاجزة عن التحرر من التبعية.

وأخيرا يمكن القول أنه يفترض بهذه الطبقة الوسطى - على مستوى النموذج المثالي على الأقل - أن تكون رمانة ميزان البناء الطبقي ، حيث يفترض أن يمكنها وضعها الطبقي البيني من أن تكون حكماً نموذجياً وعادلاً يحقق التوازن ما بين مسيطرين على مقدرات الأمور في أعلى الهرم الإجتماعي ، وبين المغلبيين على أمرهم في قاعدته ، إلا أنه و من المؤسف أن تكون الطبقة الوسطى في العالم الثالث لا تستجيب في أغلب الأحيان لذلك

1 . سمير نعيم : التكوينات الاقتصادية والاجتماعية وأنماط الشخصية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص: 105-106

النموذج المتفائل حيث نجدها حسب تصور أغلب الباحثين- تتأرجح ما بين العجز والسلبية من جهة والجشع والأنانية من جهة أخرى-.

**3-3: الطبقة الدنيا ( العاملة والفلاحية ):** تشكلت هذه الطبقة داخل المجتمعات النامية في ظل ظروف مختلفة عن غيرها بالبلدان الصناعية المتقدمة، نظراً لتعرض المجتمعات النامية للسيطرة الإستعمارية ، والتي كان فيها الطلب أكثر على الأيدي العاملة الرخيصة بعكس الأيدي العاملة الماهرة ، وبعد حصول معظم هذه الدول على الإستقلال السياسي ، حدثت تغيرات كمية وكيفية في صفوف هذه الطبقة ، إلا أن ذلك لم يغير وضعها الاقتصادي كثيراً .

وإذا تكلمنا عن خصائصها فإنها متأثرة بشروط تكوينها من حيث العمل بمؤسسات أجنبية في ظل السيطرة الإستعمارية أحياناً ، ومن الهجرة الداخلية أحياناً أخرى ، والتي ظلت مرتبطة بالريف مما انعكس على طابعها - نصف الفلاحي - وإيديولوجيتها .

ولفهم أكثر لتكوين هذه الطبقة بالمجتمعات النامية ، يجب تحليلها في ضوء عدد من الأبعاد التي كانت العوامل الرئيسية في تشكل هذه الطبقة وإعطائها الطابع الحالي لها ، منها الهجرة الداخلية - من الريف إلى الحضر - وظروف سوق العمل ، وطبيعة البطالة ، ومناطق تجمعها وإقامتها ... إلخ .

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من الطبقة العاملة الأولى الطبقة العاملة الحضرية ، والثاني الطبقة العاملة الريفية .

**3-3-1: الطبقة العاملة الحضرية:** يتحدد تمركز الطبقة العاملة بالمدن حول بعض المناطق الصناعية التي يعملون بها ، وخاصة في ضواحي المدينة وأطرافها التي يقيمون فيها، كما يتجمعون في أماكن عملهم الصناعية وفي بعض النقابات العمالية وغيرها من التنظيمات والنقابات التي كونوها بأنفسهم ومع بعضهم البعض<sup>(1)</sup> .

1: ول تيأغوتيكو وآخرين : التركيب الطبقي للبلدان النامية ، مرجع سابق ، ص. 112.

وتتحصل هذه الطبقة على أجر ضئيل مقارنة بما تتحصل عليه غيرها من الطبقات ، ويرجع ذلك إلى مكانتها داخل البناء الاجتماعي من جهة، والمهام التي تقوم بها وإلى حداثة تكوينها وتشكيلها من جهة أخرى - عدم وجود الصناعة - كما يمكن تقسيم مشاركتها في ضوء نوعية المؤسسات الصناعية التي تعمل بها ، والتي تتنوع ما بين المؤسسات الصغيرة التي تعتمد على أقل من عشرة عمال حيث يعمل بها أكثر من (50%) من الطبقة العاملة في الوقت الذي يعمل به الآلاف من العمال الآخرين في المشروعات الصناعية الكبرى للشركات متعددة الجنسية ( سونطراك ، سوناتيا ... ) أو المملوكة للدولة<sup>(1)</sup>.

**3-3-2: الطبقة العمالية الريفية:** من بين الخصائص المميزة للطبقة العاملة الريفية هي الزيادة الكمية والنوعية في صفوفها مقارنة بعدد السكان من جهة أو بعدد العاملين بالصناعة من جهة أخرى .

فالعمال الزراعيون يشكلون بالريف القسم الأكبر من عدد الطبقة العاملة والمصدر الأساسي لها بصفة عامة والعمالية الصناعية بصفة خاصة ..<sup>2</sup>

فهي تحوي بداخلها جماعات من العمال ليس لديهم مورد رزق سوى الإعتماد على الأجور وتشمل هذه الفئة العمال الزراعيون والعاطلون عن العمل ، وغيرهم من فقراء الريف ، والهاميشيون، الذين لا يكفي دخلهم لسد متطلبات المعيشة البسيطة ، كما تضم أيضاً جماعات نصف بيروليتارية يمثلها أولئك الحائزون لمساحات صغيرة ، وصغار المستأجرين لمساحات قزمية ، فهي بصفة عامة تتميز بتخلف وعيها الاجتماعي والطبقي .

1 op cit , p 80 :Jan rosborough .

2 . يورى يويوك : " دراسة في الاقتصاد السياسي الإمبرالي في البلدان النامية" ، مرجع سابق ص 276 .

وما يمكن أن يجمع بين هذين الشكلين للطبقة العاملة هو الوضع الذي تشغله في عملية الإنتاج.

وتتحدد بعض الأسباب والعوامل التي أدت إلى خلق هذه الطبقة بالريف في تمركز ملكية الأرض الزراعية في أيدي جماعة قليلة من كبار الحائزين على الأرض وذلك إلى جانب أسلوب إستغلالهم لها الذي يغلب عليه الطابع الرأسمالي وبالتالي تعريض الفلاحين للبطالة الناجمة على هذا الأسلوب ، ضف إلى ذلك إدخال التكنولوجيا الزراعية في مجال الإنتاج الزراعي بالقطاع الريفي مما يزد في المشكلة السابقة - البطالة - .

وبهذا يشكل هؤلاء العاطلون وغيرهم من الهامشيون مصدراً لإمداد القطاع الحضري بالعمالة الرخيصة .

وفي الأخير نشير إلى أنه إذا كانت الطبقة العاملة في المجتمعات الغربية تتمتع بوزن لا يستهان به يجعلها في وضع يحسب له ألف حساب كشريك فعال ، نظراً لدورها الإنتاجي المحوري ، وموقفها الثوري (على الأقل من منظور ماركسي)، فإنها في العالم الثالث غالباً ما لا يعتمد عليها كثيراً ، في لعب دور ثوري\* نظراً لتفتتها وبؤسها و غياب إطار تنظيمي محكم يؤطرها وايدولوجية واضحة المعالم ترسم توجيهاته .

في ضوء ما سلف من عرض ، نجد أن مجتمعات العالم الثالث تشترك في مجموعة من الخصائص المتميزة التي جعلت بناءها الطبقي يأخذ طابعاً مختلفاً عما هو الحال لدى مثيلاتها في المجتمعات الغربية، لكن يبقى من الأهمية الإشارة إلى أن القول بالتشابه والتماثل لا ينفي وجود بعض التباينات بين مختلف مناطق العالم الثالث، والتي تعود في أساسها إلى الاختلاف البيئي في طبيعة التكوينات السابقة للرأسمالية ، والتي كانت لها

---

\*: هناك اختلاف اساسي يسود بين بعض الباحثين في تحليلهم للدور الثوري للطبقة بصفة عامة، فمثلاً يعتقد فرانس فانون بانهم يمثلون البؤساء في الارض، وان هؤلاء الهامشيون بالمدن يمثلون القوة الدافعة و المحركة نحو تغيير مختلف الازوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمعات النامية(لمزيد من الاطلاع انظر: يوري يويوف: دراسات في الاقتصاد السياسي- الامبريالية والبلدان النامية ص ص76-78

الهيمنة في هذه المجتمعات ، إضافة إلى تاريخ الإندماج في الرأسمالية العالمية والذي يعود في الأساس إلى تاريخ وملايسات الوقوع تحت تأثير الهيمنة الإستعمارية الغربية .

#### 4العوامل الكابحة لتبلور البناء الطبقي في العالم الثالث :

بعد معرفة أهم السمات التي تميز البناء الاجتماعي للعالم الثالث وأهم ملامح البناء الطبقي ، نستخلص مجموعة من المعطيات التي تشكل عائق أمام تبلور البناء الطبقي في العالم الثالث ، على الأقل بشكل مماثل لما هو معروف في العالم الغربي ، والتي أثرت بشكل حاسم على طبيعة ذلك البناء الطبقي، لتظهره فريداً كما رأينا، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

#### 4-1:التثبيت السياسي blocage politique :

لقد أدت كل الإستراتيجيات السياسية ، سواء الإستعمارية منها أو تلك المرتبطة بالحكام الجدد إلى إعاقة تكون الطبقات الاجتماعية ، فالمستعمر كان قاصداً لهذه الإعاقة فهو لم يسمح ببروز البورجوازية في هذه المجتمعات بل إكتفى بتكوين ودعم جماعات من الوكلاء المعربين، الذين يرتبطون بالسلطة الإستعمارية ويمثلون يدها في الدول المستعمرة،حيث يحمون مصالحهم ويعملون على نشر قيمهم .

أما بعد الإستقلال فكان هدف السلطات الحاكمة إعطاء الأولوية للأمة وإستبعاد مفهوم الطبقة على أساس أنها مفهوم غربي لا يخدم البناء الوطني ، إذ نجدها تركز على اللامساواة والتناقض والتفاوت ما بين الأمم متجاوزة التمايزات بداخل الأمة الواحدة<sup>1</sup>.

1- Georges balandier: op cit, p 290.

وأكثر من ذلك ، فهي تسعى من وراء وحدانية الحزب السياسي ، إلى توحيد الدولة الفتية التي تحمل شعار غياب التمايز إلى الطبقات المتعارضة ، ذلك أن تعدد الأحزاب لن يكون له من معنى إلا إذا كان يترجم مصالح طبقتين أو أكثر .

#### 2-4: تباطؤ التنمية الاقتصادية والتحديث:

كانت التنمية الاقتصادية موجهة ومحددة من طرف المستعمر لخدمة مصالحه الخاصة واتسمت بنوع من التباطؤ الواضح ، وهذا يؤكد أن إقتصاد هذه الدول لا يزال في عمومته تقليديا بالريف ، أما المدن فكان التصنيع فيها يعاني من ضعف وهشاشة مما أثر على مستوى المعيشة الفردية ، و أنتج شرائح إجتماعية وسعت من شريحة الكادحين ، كما أن الركود الاقتصادي أنتج ضرباً من إنحراف دينامية الشرائح حيث لا تمكن من إنماء شريحة تقدمية ، وإنما تركز فقط المبادرات الفردية التي تخدم مصالحها (1).

#### 3-4: رواسب تركيبات وسلوكات المجتمع التقليدي:

تمثل رواسب البناء الاجتماعي التقليدي حجر عثرة أمام تشكل وتطور البناء الطبقي في العالم الثالث، ذلك أن أنماط الثقافة والتنظيم الاجتماعي الذي يحمله البناء الاجتماعي معظمها بعيدة عن الإحتكاك والواقع الاجتماعي ، بل منتشع بأفكار النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي، هذا إضافة إلى النظام الاجتماعي البعيد عن الغرب قائم على روابط القرابية والعشائرية ، والتقنية في نظامه الاقتصادي تكون في أبسط صورها - عدم إمتلاك التكنولوجيا- كما أن الوحدات الإنتاجية تكون صغيرة ، وحياسة الأموال ضعيفة ، وأن نمط الإنتاج الأكثر سيادة هو السلعي .

وهكذا يكون التدرج الاجتماعي القائم على معطيات إجتماعية ودينية ( حق الأسبقية في العائلة ، تراتبية العشائر والأنساب، تدرج الوظائف ) يعيق في نفس الوقت كل من التنمية الاقتصادية وتجمعات الأفراد المرتكزة خصوصاً على التمايزات ذات الطابع الاقتصادي (

1- Georges blandier: op cit, p 290.

التجارة والصناعة ..) كما هو الحال في مجتمعات ما قبل الإستعمار ، حيث تترجم اللامساواة أكثر على مستوى الهيبة والسلطة منها على مستوى الثروات المملوكة<sup>(1)</sup> .

#### 4-4: عدم الإستقرار و الحراك و الإجتماعي:

من المعلوم أنه لكي تتولد طبقات محددة ، تتطور ، ويولد الوعي بالإنتماء إلى طبقة معينة ، بوجازية كانت أو بروليتاريا أومتوسطة ، فإنه من الضروري أن يتمتع الأفراد بنوع من الإستقرار في الوظيفة وفي الثروة ، وبأن لا يكون هناك حراك إجتماعي مستمر ، فنتائج هذا الحراك سلبية تؤدي إلى خلق مزيد من الصراع وفي هذا الصدد يقول كلير"ان ظاهرة سهولة الانتقال من طبقة اجتماعية الى اخرى ستستمر لمدة طويلة موجودة في العالم الثالث ، على انه مع ذلك لم تؤدي ولن تؤدي الى تنويع الفوارق الطبقيّة، او حل مشكلة الصراع الطبقي ، اذ سيظل الصراع مؤجلا الى حين تكوين تشكيلات طبقيّة واضحة او مرتبطة بانساق محددة من علاقات الانتاج"<sup>2</sup> ، هذا الأخير حتما سيكون عائقا في بلورة بناء طبقي لمجتمعات العالم الثالث ويعمل على تشويبه ، وقد سبق الإشارة إلى ذلك بنوع من التفصيل في العنصر الخاص بملامح البناء الطبقي للعالم الثالث.

هذه أهم العوامل الكابحة لتبلور البناء الطبقي للبلدان النامية وهي متداخلة في مضمونها مع العناصر السابقة الذكر نظرا لإزدواجية التأثير و التآثر فيما بينهم.

---

2 Clode riviere\_ ibid , p 307.

1-محمد الجوهري: علم الاجتماع و قضايا التنمية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص244.

## 5: طبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية وواقع الطبقة الوسطى في البلدان النامية.

كما سبقت الإشارة، ان البناء الاجتماعي للبلدان النامية له خصوصيته، ومجموعة من الملامح و السمات تجعله يختلف عن البناء الاجتماعي و الطبقي للمجتمعات الراسمالية، ولفهم طبيعة الابنية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان، يتطلب الامر الالمام بمختلف الاتجاهات النظرية التي حلت هذه الابنية، وحاولت توصيف الطبقة بداخلها.

## 5-1: طبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية وواقع الطبقة الوسطى لدى إتجاه التحديث

تعد نظرية التحديث أحد الإتجاهات الأساسية التي تهدف إلى توصيف طبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالم الثالث من خلال محاولة تقديم فهم تحليلي لقضية الطبقة الوسطى ، موقعها ودورها داخل هذه البلدان.

وينطلق هذا الإتجاه في فهمه لطبيعة الأبنية الخاصة لبلدان العالم الثالث من فرضية أساسية تركز على نموذج تطوير المجتمعات الغربية ، فمجتمعات العالم الثالث على ضوء هذه الفرضية هي مجتمعات تمر بمرحلة من التطور الاقتصادي والاجتماعي تشبه تلك المرحلة التي مرت بها المجتمعات الغربية خلال تاريخها السابق ، فهي إذا مجتمعات تقليدية متخلفة ، وإذا أرادت أن تتخلص من تخلفها ، فما عليها إلا أن تسير في نفس خط التطور الذي سارت فيه المجتمعات الغربية المتقدمة<sup>1</sup>.

1 .نادية رمسيس فرج : مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية ، المستقبل العربي ، السنة التاسعة ، العدد 51 ، سبتمبر ، 1986 ، ص: 41 - 42 .

ويرجع دعاء هذا الإتجاه هذا التخلف إلى عوامل داخلية كامنة داخل الأبنية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الخاصة بهذه البلدان .

من المنطلقات السابقة الذكر يشكل هذا الإتجاه إطاراً عاماً لفهم طبيعة الأبنية الطبقيّة داخل بلدان العالم الثالث ، فطالما لم تبلغ هذه البلدان مرحلة التطور الإقتصادي والإجتماعي الذي بلغته المجتمعات الغربية المتقدمة ، فأكد أن أبنيتها الطبقيّة تختلف عن تلك الموجودة في الغرب .

واستناداً لذلك تبني هذا الإتجاه فرضية أخرى أساسية تنطلق من عدم صلاحية مدخل التحليل الطبقي للتعرف على طبيعة أنظمة التدرج والتراتب الاجتماعي داخل بلدان العالم الثالث ، فهذه البلدان لا يصلح الحديث فيها عن ظهور طبقات ، ولا تلائم التحليل الطبقي<sup>1</sup>.

ذلك أنه إذا كنا نستطيع وصف الأبنية الطبقيّة داخل المجتمعات الغربية - من الإقطاع حتى الرأسمالية - بمعيار نظام التوظيف الإجتماعي تشكل فيه الطبقة الاجتماعية الوحدة الأساسية في التحليل، فإن هذا المفهوم - الطبقة - لا يصلح لوصف أنظمة التراتيب الاجتماعية الموجودة داخل بلدان العالم الثالث ، حيث لا يصلح وصف هذه الأبنية إلا بمعيار الوحدات شبه العمودية ، شبه المستقلة ، وأن الطبقة الاقتصادية والاجتماعية ليست مهمة بالمقارنة مع " الأثنية " والدين والقبيلة<sup>(2)</sup>.

وعليه ، تبدو مجتمعات العالم الثالث - وفق هذا الإتجاه - مجتمعات لا تنقسم إلى طبقات بالمعنى المتعارف عليه ، بل تشهد تكوينات عرقية وثنية ودينية ، ومهنية متداخلة ، وأحياناً متطابقة مع التكوينات الطبقيّة ، هذا التداخل يصعب تحديد أيها أكثر فاعلية ، هذا ما أدى لإستبعاد مفهوم الطبقة كأداة تحليلية لفهم وتفسير أشكال التمايز والتدرج الطبقي لصالح مفاهيم أخرى مثل العائلة والقبليّة ، والعرق ، والمهنة ... إلخ

<sup>1</sup> : ألبا حريق: "الصراع الطبقي و الانتلجسيا العربية"، المستقبل العربي ، السنة 11، عدد 112، يونيو، 1988، ص ص 34-35.

<sup>2</sup> : بريان برنر: ماركس و نهاية الاستشراق، ترجمة يزيد صايغ، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ط1، 1984، ص 56

بناء على هذه المعطيات تشكل الصفوة مفهوما محوريا لوصف طبيعة التمايز الاجتماعي ، داخل بلدان العالم الثالث إذ يقول هوزليتز " يقوم البناء العام للطبقات في المجتمعات النامية ، بصورة مطلقة على ثنائية بين جماعتين رئيسيتين الصفوة والجماهير ، وتتضمن عضوية الصفوة عادة تمكنا للقوة السياسية ، ودرجة عالية نسبيا من التعليم ، والسيطرة بشكل مباشر أو غير مباشر على أجزاء كبيرة من ثروة المجتمع ، أما عضوية الطبقة الدنيا التي تضم الجماهير العريضة من السكان فإنها تفتقر إلى القوة السياسية ، ويسود فيها الفقر والدخل المنخفض ... أما الطبقة الوسطى فهي نادرة الوجود ، وأن وجدت فهي صغيرة وليست لها من أهمية تذكر في هذه المجتمعات"<sup>(1)</sup>.

وتوضح لنا هذه الفقرة ، طبيعة المعايير التي يعتمد عليها أصحاب هذا الإتجاه في تحديد أسس التمايز الاجتماعي ، داخل بلدان العالم الثالث من جهة ، وتحديد المفهوم التحليلي الملائم لتحليل البنية الاجتماعية من جهة أخرى ، كما يوضح في الوقت نفسه طبيعة وضعية الطبقة الوسطى داخل بلدان العالم الثالث .

و يرتكز هذا الإتجاه على المعايير الوظيفية عند تحديده لأسس التمايز الاجتماعي والطبقي داخل هذه البلدان - العالم الثالث - والتي نلخصها فيما يلي : السلطة والقوة ، النفوذ السياسي ، درجة التعليم ، الدخل أو الثروة ، كما يعد مفهوم الصفوة المفهوم المحوري الذي يستخدمه هذا الإتجاه لوصف الأبنية الطبقيّة ، ولمعرفة ما طرأ على هذه الأبنية من تغير .

وفيما يختص بنظرة هذا الإتجاه إلى وضعية الطبقة الوسطى ، ودورها داخل بلدان العالم الثالث ، فهي تتطرق من نفس المنطلقات الخاصة بنظرتهم إلى طبيعة الأبنية الاجتماعية والطبقيّة ، داخل هذه البلدان فطالما أنها لم تقطع في طريق التحول الاقتصادي والاجتماعي ، ذلك الشوط الذي قطعت المجتمعات الغربية ، والذي مهد الطريق لظهور طبقة وسطى في الغرب ، لسد الفجوة ( الثغرة ) بين الطبقتين ( العليا والدنيا ) ،

1 : أحمد زايد: البناء السياسي في الريف المصري، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، دار المعارف، القاهرة، 1981 ، ص 92.

وساعد على خلق نمط للتدرج يقوم على علاقات الطبقة ، وليس على علاقات الصفوة ، فهو (هذا الإتجاه) إذا لا يتوقع ظهور طبقة وسطى - داخل هذه المجتمعات - ، فهذه الطبقة كما أشار هوزلتز أعلاه، نادرة الوجود ، وإن وجدت فهي صغيرة ، وليس لها أهمية تذكر في مجتمعات العالم الثالث .

ويؤيد هذا التصور الكثير من الباحثين منهم **تيرنر bray.s.turner** ، و**بيرلمتر amo perlmutter** إلا أن هذه الآراء التي تؤكد على غياب الطبقة الوسطى داخل بلدان العالم الثالث، لم تلقى قبولاً لدى بعض الباحثين من نفس الإتجاه حيث يؤكد **ريشارد سكلار Richard skalar** على وجود الطبقة الوسطى داخل معظم البلدان الإفريقية ويؤكد أن ظهور هذه الطبقة كان نتيجة لعمليات التحديث والتصنيع التي حدثت داخل هذه البلدان .

كما يؤكد **geithnou david** على وجود هذه الطبقة داخل بلدان أمريكا اللاتينية وأن تشكل هذه الطبقة يعد نتاجاً لعدد من المتغيرات البنائية الداخلية والخارجية وتتمثل أهم هذه المتغيرات في الهجرة والتركيز الديمغرافي والتحضر والتصنيع وإنتشار التكنولوجيا والتقنيات الرأسمالية الحديثة<sup>(1)</sup>.

وفي نفس السياق يؤكد كل من **موربيرجرن** ، و**ما نفيدهاليرن** ، على وجود هذه الطبقة داخل هذه البلدان والعربية منها، كما يؤكدان على العلاقة بين ظهورها وعمليات التحديث والتصنيع التي شهدتها هذه البلدان، والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تسريع عملية التحديث وإنمائها وفي هذا الصدد يقول **موربيرجرن** " فعلى الرغم من صغر حجمها ودورها المحدود الذي تلعبه في عملية التصنيع ، فإنها ذات تأثير فعال بوصفها الأداة التي تتولى نقل عناصر التحديث الغربي إلى البلدان العربية "<sup>(2)</sup>.

1 : de vis , geithnen : " midde class and economicdevelopment in titin American " , American journal of economics and socialoy vol 33 , no .

19 , 1974 , p 64 .

2: morroe berger: "the middle class in the arab world" in : walter z. laqueurs (eds), the middle east in transition , studies in contemporary, history, new york, 1958, p69.

أما هاليران ، فهو يرى في فئة الجيش الفاعل الرئيسي ( الأساسي ) والإدارة الأكثر قوة في القيام بالدور التحديثي المأمول لهذه الطبقة ، بسبب خبرته بالتكنولوجيا الحديثة ، والتعليم الحديث ، وأسس التنظيم والفاعلية ، كما أن فشل الصفوة التقليدية والطبقة الرأسمالية المتوسطة في تحديث المجتمع ساعد على إخرائط أعضاء الطبقة الوسطى في الجيش بوصفة مؤسسة بديلة قادرة على دفع عملية التغيير الإجتماعي السريع<sup>(1)</sup>.

ولا شك أن نجاح الجيش في الإستيلاء على السلطة في معظم بلدان العالم الثالث وبدون مقاومة ، وقد لقي هذا التصور نجاحاً كبيراً لاسيما في الفترة الممتدة من الخمسينات إلى نهاية الستينات ، نتيجة لظروف الإستعمار والدور الذي لعبته هذه الفئة للحصول على الإستقلال السياسي وقيادة الأمة في فترة معينة لغياب القوى السياسية -الاجتماعية-.

مما سبق نجد أن هذا الإتجاه إمتداد مباشر للإتجاه الوظيفي ، وبالأصح هو صورة أخرى من صورها ووجه آخر من وجوهها، ويقوم على مسلمة أساسية مفادها أن مجتمعات العالم الثالث تعتبر أبنية إجتماعية تقليدية مستكينة وجامدة عاجزة عن التحول والتطور إذا ما تركت ، في حين أن المجتمعات الغربية تمثل أبنية اجتماعية متطورة و ديناميكية وصلت إلى أقصى مراتب النضج والرشد ، لذلك فمجتمعات العالم الثالث في حاجة ماسة إلى مزيد من الإحتكاك بالمجتمعات الغربية ، وعليه يبقى فهم واقع المجتمعات الأولى مرتبط بملامح النموذج الغربي بإعتباره نموذجا مثاليا، وأي فهم لبناءاته الاجتماعية و الطبقيّة يرتبط بهذا النموذج.

بعد عرضنا وتحليلنا لأهم المنطلقات التي تبناه هذا الإتجاه لا يسعنا إلا القول :

أولا : أن المسلمات التي إنطلق منها لفهم وتوصيف طبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية داخل بلدان العالم الثالث مسلمات غير صحيحة ، ذلك أنها تتأسس على إفتراض خاطئ مفاده أن النمو أو التحديث عبارة عن مسار خطي عبر الزمن ، وهو ما يجعله خاضعا لنظام جامد من تتابع المراحل بطريقة تشبه القوانين الطبيعية ( فمثلا نجد أن معظم دولة العالم الثالث، المستعمرة أكثر منها، لم تنتهج النظام الرأسمالي كبديل لإقطاعية ، بل

<sup>1</sup> .: 278 - 304. op cit, m. halp ern: the polotics of social change in the middle east and in orth africe,

إنتهجت النظام الإشتراكي )، كما أنه يتجاهل طبيعة العلاقة بين مسار النمو الرأسمالي الذي حدث في الغرب ومسار التخلف الذي حدث في العالم الثالث، فهو يتجاهل الدور الذي لعبه الإستعمار في تشويه الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه البلدان ، وبالتالي صعوبة تحديد ملامح البناء الطبقي لهذه الدول .

**ثانياً :** إن إهتمام هذا الإتجاه بقضية الطبقة الوسطى داخل هذه البلدان ركز فقط على الدور المنوط بهذه الطبقة في التنمية والتحديث وفق النموذج الغربي، وليس من زاوية تحديد مكونات هذه الطبقة أو التغيرات التي تعرضت لها طوال مسارها التاريخي ( الحديث والمعاصر )، وبالتالي غياب المعيار الموضوعي في تحديدها. فهو في حديثه عن الطبقة الوسطى في المجتمعات النامية يضع الطبقة الوسطى الغربية كمرجعية أساسية أولية والنموذج البرالي والتحديث الغربي في الأولوية الثانية.

هذه المنطلقات الزائفة كانت مبرراً لظهور إتجاه آخر يسعى إلى تقديم فهم مختلف لتطور هذه الأبنية وتشكيلها الطبقي وهو ما سنوضحه في المبحث التالي .

## 2-5: طبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء أطروحة نمط الإنتاج الآسيوي - الإتجاه الماركسي الكلاسيكي - وواقع الطبقة الوسطى في هذه البلدان:

يؤسس هذا المدخل فهمه لطبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالم الثالث بناءً على أطروحة " نمط الإنتاج الآسيوي" تلك الأطروحة التي تستمد مرجعيتها الماركسية من تلك النصوص التي صاغها ماركس وانجلز بخصوص طبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات غير الغربية والتي يسميها بالمجتمعات الشرقية ، إضافة إلى إعتماده على إتجاه نظرية التحديث التي تركز على النموذج الغربي وتطوره كمرجعية لفهم الأبنية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا مآدى به إلى محاولة تفسير غياب التطور الرأسمالي والتحديث الإجتماعي والسياسي داخل البلدان غير الغربية على مقولة " نمط الإنتاج الآسيوي " حسب ما جاء في النصوص القليلة التي صاغها ماركس وانجلز للدلالة على تمايز هذه المجتمعات الغربية .

هذا ما يؤكد أن فهم ماركس وتفسيره للمجتمعات والحضارات غير الغربية - الشرقية-مستنداً على وجهة النظر الأوروبية ، لذا بدت المجتمعات الشرقية مجتمعات تتسم بوجود " نمط إنتاج شرقي يختلف عن نظيره في الغرب في خاصية جوهرية ، هي عدم قدرته على التحول الداخلي، فالمجتمعات الشرقية عرفت عبر تاريخها الصراعات والحروب ، وتأسيس الدول وسقوطها ، ومن ثم إنشغلت بتقلبات أبنيتها القومية السياسية ، وتركت أبنيتها التحتية دون تغير "(1).

وعليه فالبلدان الشرقية ، ونمط الإنتاج الآسيوي تتسم بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

1- غياب الملكية الخاصة للأرض : الأرض في هذه البلدان ملك للدولة ، حسب- ماركس- ، فهي المفتاح الحقيقي لفهم حتى السماء الشرقية ذاتها - على تعبيره - وهذا يرجع إلى طبيعة العوامل الجغرافية الإقليمية ، وما تقوم به الدولة من مهام أساسية تتصل بالأشغال العامة وتنظيم المياه ، بسبب الأحوال المناخية والإقليمية ، وبخاصة في المناطق الواسعة من الصحراء الممتدة عبر الأراضي العربية والفارسية والهندية إلى أكثر الأراضي الآسيوية ارتفاعاً. هذه المعطيات (الجغرافية، الإقليمية، المناخية..) كانت وراء أسلوب الري الصناعي بالقنوات وكذلك الأشغال الخاصة بالمياه ( المشاريع ) التي تعد أساس الزراعة الشرقية.

هذه الحاجة الأولية إلى استخدام اقتصادي وعلى مدى واسع للمياه إستدعت (حيث الحضارة المختلفة والإمتداد الإقليمي الشاسع في الشرق ) عدم وجود جماعات إرادية وإنما تدخل القوة المركزية للحكومة ( لعدم توفر الإمكانيات وصعوبة إنجاز المشاريع السابقة ) ومن ثمة نمت وظيفة اقتصادية على مستوى الحكومات المركزية كلها التي تتمثل في وظيفة القيام بالأعمال العامة مما أدى إلى ظهور دولة مركزية تستأثر بقسم

1 . أحمد زايد : النظرية الاجتماعية المعاصرة والواقع الغربي ، ورقة مقدمة إلى ندوة إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية ، " مقارنة في الواقع العربي " ، البحرين ، 8 - 11

أبريل ، 1994 ، ص: 5 - 6 .

أعظم من فائض الإنتاج الاجتماعي إستناداً إلى وظيفتها الاقتصادية المتمثلة في القيام بهذه الأشغال العامة من أجل الحفاظ على إنتاج المجتمع<sup>(1)</sup>.

2- وجود دولة مركزية تستند إلى إقتصاد زراعي: وتظهر هذه الخاصية بناءً على الخاصية السابقة في كون الدولة تعتمد بشكل كبير على الإقتصاد الزراعي ، وتستخدم الدولة البيروقراطية كأداة أساسية للسلطة المركزية وهي في الوقت نفسه التي تتولى إستلام الفائض سواء في شكل ريع أو في شكل ضرائب ، ويترتب على ذلك عدم التطابق بين الملكية وحق الإنتفاع ، فالذين ينتفعون بالأراضي الزراعية في الريف أو بالمنشآت التجارية في الحضر لا يملكونها ( ملك للدولة )، مما يحول دون حدوث تراكم ( رأسمالي ) خاص للفائض<sup>(2)</sup>

وإذا كانت الدولة تمثل قمة المجتمع الشرقي ، فإن قاعدة هذا المجتمع " تتكون من عدد كبير من المشتركات القروية ، بإعتبار أن الزراعة هي الميدان الأعظم والرئيسي ، فكل قرية تشكل وحدة إجتماعية ، اقتصادية ، وضرائبية تضامنية ، تجمع في داخلها المشتغلين بالزراعة والحرف ، وإنتاجها للإستهلاك المباشر ، أي أنها مشتركات إكتفائية ، عدا فائض لا يذهب للتبادل أساسا ، وإنما تستولي الدولة على أغلبيته"<sup>3</sup>.

وعليه فالعلاقة التي تتخذها الدولة والمشاركات القروية - أعلى وأدنى - تتسم بطابع العبودية ، غير أنها ليست عبودية فردية ، وإنما عبودية جماعية أو معممة - كما يسميها ماركس - ، لأن الطبقة المستغلة ككل ملك للدولة فهذه العبودية سمة عامة للمجتمع ، ذلك أنها تخضع المجتمع القاعدي ( مشتركات القروية ) كرمز موحد للدولة

1:كارل ماركس-هلمونرايش:نمطالإنتاج السنوي في فكر ماركس وانجلز،ترجمة بوعلي ياس ،دار الحوار و النشر والتوزيع ،سوريا،طالاولى،1988،ص17.

1: Cagler keyder "the dissolution of the Asiatic mode of production", economy and society, vol 5, No 2, 1976, p179.

1:أحمد صادق سعد : النمط الآسيوي للإنتاج ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، المجلد 29 ، العدد 3 ، سبتمبر 1992 ، ص:

. 74 – 73 .

2 . تبستو درفوا : نظرية ماركس في التطور وأسلوب الإنتاج الآسيوي ، ترجمة جبران بعلبيكي ، مجلة النهج ، العدد 4 ، أغسطس ، 1986 ، ص 33 .

وتفصي هذه العلاقة كما سبق شرحها بين القاعدة والقمة إلى نشوء شكل من الإستبداد يشكل نظام يفتقر إلى مراكز للمراجعة المجتمعية أو المؤسسية إذ تتميز الحكومة بالإطلاق والأوتوقراطية ، ويكون الفرد موضوعاً للخوف الشامل والخضوع الشامل<sup>1</sup>.

3- **الخمول والركود البنائي** : تعني هذه الخاصية ( وإن كانت نتاجاً للخاصيتين السابقتين ) أن هذا النمط من المجتمعات " غير قادر على التحول من الداخل إلى نمط آخر طالما أن بناءها الفوقي ( الدولة ) يعيد إنتاج ركوده وخموله بإستمرار ومن ثم فإن تحوله يستلزم الإحتكاك بنمط أكثر تطوراً ، هو النمط الرأسمالي<sup>(2)</sup>

ويوضح هذا القول ضرورة تبني النمط الرأسمالي من أجل التحديث وتنمية هذه الدول ، فالبورجوازية كما يقول ماركس " تجر المجتمع حيث أكثر الأمم بربرية إلى الحضارة ... إنها تجبر كل الأمم ، تحت طائلة الإندثار على تبني نمط الإنتاج البورجوازي"<sup>(3)</sup>.

والحق أن القول بالخمول أو الركود البنائي للمجتمعات الشرقية ، وإستحالة تغييرها بنيوياً من الداخل ، يذكرنا بالمقولات الأساسية التي إنطلق منها أصحاب نظرية التحديث سواء في فهمهم وتوصفيهم لطبيعة الأبنية الاجتماعية لبلدان العالم الثالث ، أو في تصورهم لكيفية " تغيير " هذه الأبنية ، حيث تبدو هذه الأبنية متخلفة عند إتجاه التحديث أو أبنية راكدة و خاملة حسب مقولات -أطروحة نمط الإنتاج الآسيوي -، وأن تغيير هذه الأبنية أو تحديثها مرتبط ، عند كليهما ، بالإحتكاك الخارجي بالنموذج الغربي المتقدم القادر على تحطيم أنماط الإنتاج السابقة وتحرير هذه المجتمعات من ركودها .

---

2 . أحمد زايد:النظرية الاجتماعية المعاصرة والواقع العربي،مرجع سابق،ص6.

3 : روبرت برنير : أصول التطور الرأسمالي " نقد المركزية الشمسية الجديدة"، ترجمة عصام الخفاجي : جدل ، كتاب العلوم الاجتماعية ، العدد 3 ، 1992 ، ص 430

وقد بلغ هذا الموقف حد المتطرف في وجهة نظر- انجلز- من الإستعمار الفرنسي للجزائر ، ورؤيته لثورة الأمير عبد القادر الجزائري ضد فرنسا ، حيث ينظر - انجلز- إلى الثورة بوصفها الصراع اليائس للحالة " البربرية للمجتمع " بينما رحب بالغزو الفرنسي لأنه كان " حقيقة هامة وسعيدة في التقدم والتحضر "(1).

هذه الآراء تؤكد أن المقولات الأساسية التي حكمت أطروحة نمط الإنتاج الآسيوي سواء في فهم وتوصيف طبيعة الأبنية الاجتماعية للبلدان غير الغربية ، وفي رؤيتها لكيفية تغير هذه الأبنية لا يختلف كثيراً عن تلك التي حكمت دعاة نظرية التحديث.

بعد طرحنا لأهم منطلقات هذا الإتجاه لفهم التكوين الاجتماعي لبلدان العالم الثالث بشكل عام والتكوين الاجتماعي للبلدان الشرقية بشكل خاص ، سنحاول في الفقرات الآتية معرفة تصور هذا الإتجاه لفهم طبيعة الأبنية الطبقية وعملية التشكل الطبقي داخل هذه البلدان ، وموقع هذه الطبقة داخل هذا التصور .

والأكيد أن تصور نمط الإتجاه الآسيوي لعملية التشكل الطبقي يرتبط بتصوره لطبيعة التكوين الاجتماعي ، للمجتمعات الشرقية ، فطالما أن هذا التكوين يختلف عن التكوين الاجتماعي الغربي ، فإن عملية التشكل الطبقي ، داخل النمط الشرقي، تتم بشكل مغاير وتكون الدولة هي محور الإرتكاز الذي تتم من خلاله عملية التشكل الطبقي ، حيث تقوم الدولة في النمط الشرقي بـ " خلق طبقتها " بينما في النمط الرأسمالي ( الغربي ) تقوم الطبقة بصياغة الدولة على هواها(2).

وتأتي فاعلية دور الدولة في عملية التشكل الطبقي - داخل البلدان الشرقية - من أنها مالكة لكل شيء ، فضلا عن الطابع المركزي لهذه البلدان والذي يعد النواة التي يتمركز حولها البناء الطبقي الذي يحدد شكل الإنتاج والإستغلال ، وهو الذي يشكل أيضا العلاقات الطبقية، ونمط إعادة الإنتاج الاجتماعي .

1 . بريان تيرنر: ماركس ونهاية الإستشراق، ترجمة يزيد صايب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1، 1984، ص: 12

2 . نزيه نصيف الأيوبي: الدولة المركزية في مصر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1989، ص 54

ولما كانت البيروقراطية - كما سبق وأشرنا - الأداة الفعالة والتي تمثل سلطة الدولة كان بإمكانها أن تشكل طبقة حاكمة موجهة في النشاط الاقتصادي والنشاط السياسي لأنه لاوجود لأي فصل مبدئي من الناحية النظرية بين الوظيفتين لذلك كان على أي فئة تريد توسيع نشاطها الاقتصادي وإمتلاك فائض منه، الإستيلاء على أجهزة الدولة مباشرة أو التسرب إلى أجهزتها أو العنف الصريح .

وبخصوص تصور هذا الإتجاه لطبيعة الطبقة الوسطى وموقعها داخل التكوين الاجتماعي للبلدان الشرقية ، نجدها لا تستطيع التخلص من أسر التصور الماركسي الكلاسيكي للبناء الطبقي ، وهو تصور قائم على النموذج الطبقي الثنائي. وعليه فهم ينظرون إلى الطبقة الوسطى بوصفها فئات وطبقات " إنتقالية " مآلها ، إما الإنضمام إلى الطبقة العاملة ، بفعل الحراك النازل أو إلى الطبقة البورجوازية، بفعل الحراك الصاعد .

كما نجد بعض من أصحاب هذا الإتجاه ، يقدمون تصوراً للبناء الطبقي داخل هذه البلدان لا يختلف كثيراً عن ذلك التصور الذي قدمه أصحاب نظرية التحديث حيث يوظف إبراهيمان نسخة ماركسية لنموذج تحديتي لتفسير التنظيم الاجتماعي في إيران إبان حكم السلالة القجرية ، وحسب هذه النظرة إنقسمت النظم الاجتماعية والطبقية ، في إيران بحدة إلى مجموعات عمودية صغيرة ، ... وتجزأ عامة السكان المدنيين والريفيين إلى مجموعات متصارعة، قبائل ، وقرى وحارات مدينية متحاربة ، بينما كانت مقاطعات أوروبا الإقطاعية " تعاونيات قادرة على البقاء " وقد منعت هذه البنية الاجتماعية ، الاقتصادية الكامنة من التطور إلى قوة سياسية ناشطة ، وتشكل هذه النظرية الفسيفسائية لإيران ... مسلكاً آخر نحو المقولة المعهودة لنمط الإنتاج الآسيوي والمتعلقة بغياب الطبقات ضمن البنية الآسيوية (1) .

مما سبق يمكن القول بأن دعاة أطروحة ونمط الإنتاج الآسيوي يطرحون تصورات عامة حول التشكل الطبقي داخل البلدان الشرقية - لا تختلف كثيراً عن تلك التصورات التي قدمها دعاة نموذج التحديث - نفهم منها طبيعة الطبقة المهيمنة داخل هذه المجتمعات ،

1 . عصام الخفاجي : التاريخ الغائب في نظرية التخلف ، مجلة النهج ، سنة الحادي عشر ، العدد 38 ، شتاء 1995 ، ص: 68 - 69 .

وهي الطبقة التي تمسك بزمام الدولة ، وتتحكم في أجهزتها لكنهم في المقابل - وعلى عكس دعاة النموذج التحديثي - لا يطرحون أفكاراً محددة حول تشكل الطبقة الوسطى أو موقعها داخل التكوين الاجتماعي الشرقي ، وتعد الدولة - كما سبقت الإشارة - محور الإرتكاز في عملية التشكل الطبقي داخل هذه التكوينات وفي قيادة التحول السياسي والاجتماعي داخل هذه البلدان .

إضافة إلى هذا القصور ، نجد أن أصحاب أطروحة نمط الإنتاج الآسيوي لم يقدموا تفسيراً للأسباب البنائية ، الكامنة وراء بروز الدور المحوري للدولة ، بل أرجعوه إلى أسباب ثقافية ترجع إلى الدين أو إلى الأساليب البيروقراطية التي تمارسها الدولة ، أو إلى أسباب جغرافية تتبع من الظروف المناخية والطبيعية (أغلب الأراضي صحراء + الجفاف) . (

هذه الأسباب حسب تحليلهم لها يغلب عليها الطابع الإنتقائي وليس الموضوعي ضف إلى ذلك تمسكهم في فهم وتوصيف طبيعة التكوينات الاقتصادية والاجتماعية بهذه البلدان بالنموذج الغربي الذي تجاهل أهم شيء كما سبق الذكر - عامل الإستعمار والدور الكبير الذي لعبه في إكتساب هذه الأبنية ملامح خاصة - .

لذلك ظهر إتجاه ثالث يسعى إلى محاولة تقديم تفسير مختلف لظروف تشكل التكوينات الاقتصادية والاجتماعية والأبنية الطبقيّة لبلدان العالم الثالث يعرف بإسهامات مدرسة التبعية والذي سنحاول في المبحث التالي التعرض لأهم مسلماته.

### 3-5: طبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء إسهامات مدرسة التبعية

#### الإتجاهات النقدية:

تركز مدرسة التبعية في تصورها لفهم طبيعة التكوينات الاجتماعية لبلدان العالم الثالث ، على طبيعة الشروط الحاكمة للتطور الرأسمالي وتقسيم العمل الدولي وتعتبر التخلف هو " الوجه الآخر للتقدم ، ذلك أن الدول المتقدمة حققت وتحقق تطورها من خلال تخلف البلدان التابعة ، وسحب فائضها الاقتصادي وإعادة ضخه في الاقتصاديات المتقدمة إلى أن صار إسمها "المركز" ، في حين صار إسم البلدان المتخلفة " المحيط " .. هذه العلاقة

العضوية بين طرفي العالم ( المركز والمحيط ) إذ تسبب تقدم أحد الطرفين ، تعمق وتديم تخلف الطرف الثاني»<sup>(1)</sup>

فمدرسة التبعية إذا، تحاول أن تقدم فهما تاريخيا لطبيعة العلاقة التي حكمت عملية التخلف من ناحية، ومسار النمو الرأسمالي، من ناحية أخرى.

فالآليات التي تطلق التخلف في الهوامش ( الأطراف ) تعد في نفس الوقت مستلزمات للتراكم الرأسمالي في المركز ، إذ لا يمكن أن يحدث تطور رأسمالي في المركز ما لم يتطور التخلف في المحيط ، لأن الآليات ذاتها التي تحدد التخلف يتطلبها التراكم الرأسمالي ، وعلى حد تعتبر " أندرية جند فرانك " أن التطور الاقتصادي والتخلف هما وجهان للعملة نفسها»<sup>(2)</sup>.

ويبدو واضحا أن أصحاب هذا الإتجاه يركزون على مفهوم " التبعية " كمفهوم محوري لفهم طبيعة العلاقة بين دول المركز ( الرأسمالي ) ودول الأطراف أو المحيط (دول العالم الثالث) .

ويعني هذا المفهوم عند رواد هذه المدرسة " وضعاً يكون فيه إقتصاد بلدان معينة، مشروطاً بتطور إقتصاد آخر تم إخضاع الأول له ، فعلاقة التبعية المتبادلة ستأخذ شكل التبعية حين تستطيع بعض البلدان ( المسيطرة ) أن تتوسع وأن تكون مكتفية ذاتياً ، في حين لا تستطيع بلدان أخرى ( البلدان التابعة ) أن تحقق هذا إلا كإعكاس لذلك التوسع

(3)»

---

1- عصام الخفاجي : التاريخ الغائب في نظرية التخلف ، مرجع سابق، ص: 68 – 69 .

2: روبرت بريزن: اصول التطور الراسمالي، نقد للماركسية السمتية الجديدة،ترجمة عصام الخفاجي،جدل،كتاب العلوم الاجتماعية،العدد الثالث،1992 ، ص 433 .

1- أنطوان برور : النظريات الماركسية عن التبعية ، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة،بيروت،ط2،1986 ص 132 .

2-ابراهيم العسيوي:معنى التبعية،قضايا فكرية،الكتاب الثالث والرابع،اغسطس-اكتوبر،1986،ص262

يتضح من هذا المفهوم أن التبعية من متطلبات التطور الاقتصادي التي تبنته الدول المتقدمة، الذي يركز على مبدأ التوسع والإكتفاء الذاتي لهذه الأخيرة وبالتالي تحقيق السيطرة على البلدان المتخلفة من خلال إستغلالها .

وهذا ما يؤكد أكثر إبراهيم العيسوي إذ يرى " أن التبعية تمثل طرفاً موضوعياً ، تشكل تاريخياً ، وينطوي على مجموعة علاقات إقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية ، تعبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولي ، يتم بمقتضاها توظيف موارد ( المجتمع المتخلف أو التابع ) ، لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى ( المجتمعات المتقدمة أو المتبوعة ) تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالي العالمي " (1).

ويرى هذا الإتجاه أن العلاقة المترتبة بين بلدان الغربية المتقدمة وبلدان العالم الثالث - التبعية - هي التي تخلق تخلف وتزيد منه، بعكس نظرة إتجاه التحديث ، فهي " العائق البنيوي الذي يحول دون تطور القوى المنتجة داخل بلدان العالم الثالث " (2) .

وعليه ففك الارتباط بالمجتمعات الغربية هو المدخل الحقيقي لإحداث تنمية مستقلة داخل هذه البلدان.

والمتتبع لتحليلات هذا الإتجاه يلمس القطيعة في تفسيراته وفهمه للبناء الاجتماعي عن الطرح السابق لنمط الإنتاج الآسيوي ، ذلك من خلال إستفادتهم ( إتجاه التبعية ) من الإتجاهات النقدية التي تطورت داخل النظرية الماركسية، وسعت إلى تخليصها من طابعها الإختزالي ورؤيتها الأحادية للمجتمع والتاريخ.

ويعد سمير أمين " أحد رواد هذا الإتجاه وينطلق في تحليلاته للتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات بناءً على مفهوم " التكوين الاجتماعي " وليس مفهوم " نمط الإنتاج " إذ أن مفهوم نمط الإنتاج فيما يرى سمير أمين - وهويتفق في هذا الصدد مع - التوسير وبولانتزاس - مفهوم مجرد لا ينطوي على نظام للتعاقب التاريخي لكل فترة من

3: مهدي عامل : أزمة الحضارة أم أزمة البورجوازيات العربية ، دار الفرابي ، بيروت ، ط 3 ، 1981 . ص 56 .

تاريخ الحضارات التي تمتد من أولى التشكيلات الاجتماعية حتى الرأسمالية ، كما أن هذه الأنماط الإنتاجية لم تتواجد يوماً في حالتها الصافية، فالمجتمعات التاريخية هي تشكيلات تتناظر فيها من جهة عدة أنماط إنتاجية ، كما تتضمن فيها من الجهة الثانية العلاقات بين المجتمع المحلي والمجتمعات الأخرى ... إن التشكيلات الاجتماعية إذاً بنيت مشخصة يميزها نمط إنتاج معين تتم فصله معه مجموعة معقدة من أنماط الإنتاج\* الخاضعة له (1) .

ولكن السؤال الجوهرى الذي يطرحه سمير أمين في هذا المجال - التخلف - هو لماذا حدث التطور الرأسمالى داخل أوروبا على الرغم من أنها كانت تمثل الشكل الطرفى للتكوين الخراجى الذى ميز البلدان غير الأوروبية ، ولم يحدث هذا التطور من داخل التشكيلية المركزية ( الخراجية ) التي ميزت البلدان الشرقية؟(2)

هذا عن كيفية فهم هذا الإتجاه لطبيعة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المختلفة ، أما فيما يخص وجهة نظره لفهم عملية التشكل الطبقي داخل هذه البلدان فقد جاء مرتبطاً بالقضايا الأساسية التي حكمت رؤيتهم السابقة ، ذلك أن عملية التشكل الطبقي الحاصلة داخل هذه البلدان لا تفهم بمعزل عن علاقة التبعية ، وبناء على ذلك فإن الطبقات التي ظهرت بها بشكل عام وداخل المجتمعات الإفريقية بشكل خاص ، لم تكن وليدة تطور اقتصادى مستقل ، بل كانت نتاجاً للتطورات الرأسمالية العالمية التي خضعت لها هذه البلدان من جهة ، وامتدادها بالطبقات الموجودة داخل النظام العالمى من جهة أخرى، ويمكن تصور رؤية منظري التبعية للتركيب الطبقي في ضوء النموذج التالى(3).

<sup>1</sup> :انتوني برور:النظريات الماركسية عن التبعية،ترجمة فاضل جكتر،جدل،كتاب العلوم الاجتماعية،العدد الثالث،1992، ص 17- .  
2 سناء أبو سفر : سمير أمين في مسائل ثلاث:الاستقطاب-التشكيلات التاريخية-فكرة التغيير،مجلة الطريق،العدد الخامس،سبتمبر-أكتوبر، 1995 ، ص 40 .

\*يرى سمير أمين ان الانماط الإنتاجية التي عرفتها البشرية هي:نمط الإنتاج الجماعى البدائى (المشاعى) السابق على كل الانماط الأخرى ،والولى الانماط التي درست تمايزاً طبقياً و النمطالعبودى ونمط الإنتاج السلعي البسيط ،و النمط الرأسمالى ،أما النمط الذى يحتل أهمية خاصة فهو نمط الإنتاج الخراجى الذى يربط بقاء الجماعة القروية بجهاز اجتماعى سياسى ،لاستغلال هذه الجماعة بواسطة اقتطاع الخراج ، ونمط الإنتاج الخراجى هذا هو الشكل الأكثر شيوعاً حيث يهيمن على كل التشكيلات الطبقيّة لما قبل الرأسمالية ،ويميز أمين داخل هذا النمط بين اشكاله البؤرية،واشكاله المتطورة مثل نمط الإنتاج الاقطاعى ،حيث تفقد الجماعة ملكيتها للأرض لصالح السادة الاقطاعين .(لمزيد من الاطلاع انظر سمير أمين :التطور اللامتكافئ،ص 380 .

3 أحمد زايد: البناء السياسى فى الريف المصرى، مرجع سابق، ص 177.

التتابع ( تخلف )	المركز ( التنمية )	
البورجوازية القومية وفروعها الريفية والحضرية	البورجوازية العالمية	متسقبلوا الفائض
القوى المنتجة في التتابع الفلاحون - البروليتاريا الحضرية العمال الصناعيون	الطبقة العاملة في المركز	منتجو الفائض

إن عملية التشكل الطبقي تسير وفق هذا التصور بشكل خطي خاضع لشروط التبادل اللامتكافئ ، وتقسيم العمل الدولي ، تلك الشروط تؤدي إلى تكوين طبقي تحتل فيه البورجوازية العالمية مكان الصدارة عبر إستحواذها على الفائض المنقول إليها، بواسطة البورجوازية القومية وفروعها في الريف والحضر داخل دول الأطراف ، هذه البورجوازية القومية إذا تقوم بدور الوسيط في عملية نقل الفائض ، تستحوذ لنفسها على قدر من هذا الفائض ، يضمن لها إعادة إنتاج مصالحها الطبقيّة التي تعزز التخلف وتدعمه ، كما يضمن إستمرار عملية نقل الفائض إلى المركز الرأسمالي ، وهي بذلك تعد إمتداداً للبورجوازية العالمية، وأداة لتنفيذ سياستها في الداخل .

وإذا كانت البورجوازية العالمية وحليفها الداخلي ( البورجوازية القومية ) يحتلان قمة الترتيب الطبقي ، فإن القوى المنتجة أو " منتجو الفائض " هي التي تحتل قاع هذا الترتيب سواء في المركز أو داخل الأطراف .

هذه هي الصورة العامة التي يقدمها منظروا التبعية لعملية التشكل الطبقي والبناء الطبقي الناتج عن هذه العملية .

أما إذا تطرقنا إلى رؤية هذا الإتجاه لموقع الطبقة الوسطى ودورها، فهي نفس الرؤية التي تحكم البناء الطبقي ، فطالما أن عملية التشكل الطبقي داخل بلدان العالم الثالث محكومة بعلاقة من التبعية البنيوية للنظام الرأسمالي العالمي ، وطالما أن تشكل

البورجوازية الوطنية ( الكولونيالية ) يتم في ضوء الشروط التي تفرضها هذه التبعية البنوية ، فإن تشكل الطبقة الوسطى يتم في ضوء الشروط نفسها .

فإذا كانت البورجوازية الكولونيالية لم تتشكل على النقيض من الإمبريالية العالمية في عملية تفارق طبقي من طبقة متوسطة ناهضة هي في علاقة تناقض تناحري مع الطبقة المسيطرة ، بل تكونت ... في عملية من التكيف الطبقي تحولت فيها عناصر الطبقة المسيطرة السابقة نفسها من إقطاعيين أم غير ذلك ، إلى بورجوازية من نوع مميز ، أي من نوع كولونيالي تجد شروط سيطرتها الطبقيّة وإستمرارها في تبعيتها للبورجوازية الإمبريالية<sup>(1)</sup>.

إن عملية التشكل هذه قد أضفت في الوقت نفسه على الطبقة المتوسطة طابعاً كولونيالياً، إذ أن التكوين التاريخي لهذه البنية في شكل بنية متميزة من علاقات الإنتاج الكولونيالية... هو الذي قطع على الطبقة المتوسطة طريق صيرورتها طبقة مهيمنة.

وتفضي هذه النشأة إلى أن تصبح الطبقة المتوسطة طبقة ذات طابع كولونيالي من ثم فإن علاقتها بالطبقة البورجوازية ، داخل البنية الاجتماعية الكولونيالية ، ليست علاقة تناقض تناحري ، فالتناقض بينهما " ليس تناقض " بين طبقتين رئيسيتين بل بين طبقة رئيسية مسيطرة وطبقة سند خاضعة لسيطرتها<sup>(2)</sup> .

لذا فإن هذه الطبقة المتوسطة، التي يفضل مهدي عامل - أن يسميها بالبورجوازية الصغيرة عندما تتجح في الوصول إلى السلطة، وتصبح طبقة مسيطرة ، وهذا لا يؤدي إلى تغير طبقي بهذه السلطة ، بل مجرد إستبدال طبقي داخل السلطة، هذا ما يفسر أن إنتقال الطبقة المتوسطة في هذا التناقض الكولونيالي إلى موقع السيطرة الطبقيّة لم يكن ثورة عليه أو تغيير له ، بل كان تحركاً في الإطار نفسه وبالتالي تكون هذه الطبقة - المتوسطة - عاجزة عن إحداث أي تنمية رأسمالية حقيقية .

1 . مهدي عامل:مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني ،دار الفرابي،بيروت ،ط3،1980، ص: 270 - 351.

2 . نفس المرجع ، ص 283 .

هذا عن تصور مدرسة التبعية لتشكل الطبقة الوسطى داخل بلدان العالم الثالث ، فهي طبقة ذات طابع كولونيالي ، محكومة في تشكيلها بعلاقة التبعية البنيوية الحاصلة بين البنية الاجتماعية الكولونيالية والبنية الاجتماعية الرأسمالية وبالتالي دور هذه الطبقة لا يتعد إعادة إنتاج لعلاقات التبعية البنيوية ، وفي هذا الصدد يقول فرانز فانون " ليست بورجوازية البلدان المتخلفة مشغولة بالإنتاج ، أو الإبداع والكشف ، أو البناء ، أو بالعمل ... لأنها مجردة من الأفكار ، لأنها تعيش لذاتها ، وتت عزل عن الشعب منسوقة الركائز بسبب عجزها الموروث عن التفكير في إطار جميع مشكلات الأمة كما هي مرئية من وجهة نظر تلك الأمة ، فإن الطبقة الوسطى الوطنية تجد أمامها ما هو أفضل من القيام بدور مدير المشروع الغربي ، ولن تقوم عمليا إلا بتحويل بلادها إلى بيت دعارة لأوروبا " (1) .

وفي نفس السياق كثير من الباحثين يرون أن الطبقة الوسطى في بلدان إفريقيا تشتغل كوكيل لرأس المال الأجنبي - لذا فهي تنمو بشكل أكثر داخل القطاعات غير المنتجة - . من الطرح السابق وحسب رؤية هذه المدرسة نصل إلى أن الطبقة الوسطى في البلدان النامية طبقة عاجزة ، لا تملك سوى تأكيد وإعادة إنتاج علاقات التبعية .

إن الطرح السابق لمختلف الاتجاهات ( الذي إمتد من التمجيد الكامل إلى الإدانة المطلقة ) للطبقة الوسطى ودورها داخل بلدان العالم الثالث يتسم بنوع من سوء الفهم الناتج عن الطابع الإشكالي الذي يسم هذه الطبقة في علاقتها بالعمل ورأس المال ، وفيما تؤديه من وظائف داخل المجتمع وما يرتبط بذلك من إشكالية وضعها الطبقي داخل البناء الاجتماعي للمجتمع . وإنطلاقا من هذا الطرح سنحاول الحديث عن الوضع الطبقي لهذه الطبقة في المجتمع الجزائري ومحاولة معرفة طبيعة التحولات التي شهدتها هذه الأخيرة في مختلف المراحل التي مر بها المجتمع ومختلف البنيات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لها .

1 . روبرت فينا ليسن : رأسماليون في الخيال : الإيديولوجيات الطبقيّة والتربوية والاقتصاد السياسي المصري ، جدل ، آب - 1991 ، ص: 65 - 66 .

